مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9759

الأربعاء، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيريسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة عبير حاج إبراهيم، امرأة سورية من بناة السلام؛ والسيدة سعاد الجرباوي، نائبة الرئيس الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لجنة الإنقاذ الدولية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): إن نيران النزاع مستعرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها غزة، ولبنان. ووطيسها ملموس في الجمهورية العربية السورية أيضاً. والتصعيد المتصاعد له تأثير كبير على سورية والمدنيين السوريين بالفعل. أريد أن أطلق تحذيراً واضحاً: إن الامتداد الإقليمي إلى سورية ينذر بالخطر ويمكن أن يزداد سوءاً، مع تداعيات خطيرة على سورية والسلام والأمن الدوليين. وسورية بحاجة إلى اهتمامنا الجماعي.

لقد فر مئات الآلاف من السوريين واللبنانيين من لبنان إلى سورية، إلى بلد يعاني ذاته من تصاعد النزاع. لقد شهد الشهر الماضي أسرع وأوسع حملة من الغارات الجوية الإسرائيلية في السنوات الـ 13 الماضية. وأصيبت عشرات المواقع في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك المناطق السكنية، حتى في قلب دمشق. وتقول الحكومة السورية إن إسرائيل، في المجمل، ضربت الأراضي السورية أكثر من 116 مرة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتقول إن تلك الضربات أسفرت عن مقتل أكثر من 100 شخص.

أما في الجولان، فقام جيش الدفاع الإسرائيلي ببعض أعمال البناء بالقرب من المنطقة الفاصلة. وخلال ذلك العمل، رصدت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك دبابة قتالية وحفارات إسرائيلية تعبر خط وقف إطلاق النار إلى المنطقة الفاصلة. كما وردت أنباء عن قيام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ غارة واحدة على الأقل بطائرة بلا طيار في المنطقة الفاصلة. وعملاً باتفاق فض الاشتباك لعام 1974 بين القوات الإسرائيلية والسورية، لا يسمح لأي قوات أو معدات أو أنشطة عسكرية من جانب إسرائيل أو سورية بالوجود في المنطقة الفاصلة.

وفي الوقت نفسه، شهد أواخر أيلول/سبتمبر هجوماً صاروخياً من الأراضي السورية على الجولان السوري المحتل، في حين ادعى الجيش الإسرائيلي أيضاً أنه أسقط طائرات بلا طيار أطلقت من سورية باتجاه إسرائيل. وتقول إسرائيل إن ما تقوم به من أعمال يستهدف مواقع مرتبطة بجمهورية إيران الإسلامية أو حزب الله، متهمة إياهما بتهريب الأسلحة إلى لبنان من سورية. بيد أن الحكومة السورية والعديد من المراقبين أبرزوا الأثر الشديد لذلك على المدنيين، مع ورود تقارير مقلقة عن وقوع وفيات وإصابات بين المدنيين جراء الضربات الإسرائيلية وإلحاق أضرار ببعض البنى التحتية المدنية والاقتصادية. لقد أعاقت الضربات الإسرائيلية على الطريق بين بيروت ودمشق مرور المدنيين الذين يسعون إلى الفرار، كما خنقت شرياناً تجارياً حيوياً بين البلدين. ونشهد الآن انخفاضاً في الحركة التجارية وتضاعفاً لأسعار البنزين في سورية.

يبدو أن التصعيد الإقليمي يحفز النزاع في شمال غربي سورية بطريقة خطيرة. شنَّت هيئة تحرير الشام، المدرجة على قائمة مجلس الأمن بوصفها جماعة إرهابية، غارة كبيرة عبر خطوط التماس على المناطق الحكومية، إلى جانب أنباء عن طائرات بلا طيار من إدلب واستمرار إطلاق المدفعية والصواريخ. ومنذ ذلك الحين، استأنف الاتحاد الروسي غاراته الجوية للمرة الأولى منذ شهور، وسرّعت القوات الموالية

للحكومة على نحو كبير ضربات الطائرات بلا طيار والقصف. ووردت تقارير مقلقة عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين، وتشريد أعداد كبيرة منهم، وإلحاق أضرار بالبنى التحتية المدنية، بما في ذلك محطة لتوليد الكهرباء تغذي محطة مياه. كما تأثر الشمال الشرقي بالتصعيد الإقليمي، مع ورود تقارير عن استئناف الهجمات على القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية هناك، مما دفع الولايات المتحدة إلى إطلاق نيران المدفعية عليها. ويؤدي ذلك إلى زيادة التوترات في منطقة كانت تشهد بالفعل تصاعداً في الأعمال القتالية بين قوات سوريا الديمقراطية والقوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة، فضلاً عن بعض التقارير التي تفيد بشن غارات تركية بطائرات مسيرة.

إن الحالة المتدهورة على عدة جبهات تجعل من الصعب مكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهذه الجماعات ما برحت تشكل تهديداً خطيراً.

باختصار، نرى حالياً جميع العناصر التي من شأنها أن تحدث عاصفة عسكرية وإنسانية واقتصادية تهب في سورية المدمرة بالفعل، مع ما يترتب على ذلك من عواقب خطيرة لا يمكن التنبؤ بها على المدنيين والسلام والأمن الدوليين. لدي خمسة نداءات عاجلة في هذا الصدد.

أولاً، يجب حماية سورية من النزاع الإقليمي. وأكرر ندائي بشأن احترام سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها. لا يمكن أن تصبح سورية مشاعاً للجميع، حيث تقوم فيها مختلف الجهات الفاعلة بتصفية حساباتها أو تغذية ساحات أخرى، أو تجعل منها ساحة انطلاق لشن الهجمات أو الانتقام.

ثانياً، يجب تخفيف حدة التوترات الإقليمية الآن. وأكرر نداء الأمين العام من أجل وقف فوري لإطلاق النار في غزة ولبنان. كذلك أعرب عن قلقي البالغ إزاء احتمال حدوث المزيد من التصعيد بين إسرائيل وإيران وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك فيما يتعلق بسورية.

ثالثاً، ثمة خطورة من أن يؤدي التصعيد الإقليمي إلى انهيار اتفاقات وقف إطلاق النار التي تنص، مهما اعتراها عدم الكمال، على تجميد حيوي للخطوط الأمامية داخل سورية لمدة أربع سنوات تقريباً. وتقتضي الحاجة إلى مزيد من العمل لتهدئة التصعيد ووقف إطلاق النار على الصعيد الوطني تماشياً مع القرار 2254 (2015). علاوة على ذلك، لا بد لنا من أن نرى نهجاً تعاونياً في مكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن وفقاً للقانون الدولي.

رابعاً، يجب على جميع الأطراف الفاعلة – السورية والدولية، بما فيها إسرائيل – أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة والحذر. ويؤسفني وقوع وفيات في صفوف المدنيين، وهي وفيات تتزايد أعدادها مجدداً، ويؤسفني أيضاً الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية المدنية.

خامساً وأخيراً، أودّ أيضاً أن أذكِّر بأهمية وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وأن أشدد على ضرورة تقيد الطرفين بأحكام اتفاق فض الاشتباك. ويمكن أن تؤدي انتهاكات الاتفاق إلى زيادة التوترات بين الطرفين وإلى مزيد من تصعيد الحالة في المنطقة.

بناء على جميع مشاركاتي في نيويورك الشهر الماضي، نَقلتُ مؤخراً، في جنيف، ذات الرسائل بعبارات واضحة إلى أعضاء فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار، بما في ذلك روسيا وتركيا والولايات المتحدة وإيران.

في خضم هذه البيئة المتقلبة المحفوفة بالمخاطر، تقول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن نحو 425 ألف شخص عبروا الحدود إلى سورية في الأسابيع الأخيرة هرباً من الغارات الجوية الإسرائيلية والعنف. ومن الجدير بالذكر أن عدد السوريين منهم حوالي 72 في المائة، والبقية معظمهم من اللبنانيين. وغني عن القول إنه تجب حماية السوريين أينما كانوا، بمن فيهم الذين يتنقلون ومن ظلوا في مكانهم. يراقب العالم عن كثب ليرى ما إذا كانت ستُبدد على نحو هادف المخاوف التي أعرب عنها اللاجئون السوريون أنفسهم منذ فترة طويلة. وآمل أن يفهم جميع أصحاب المصلحة أن هذه بالفعل لحظة حاسمة لكي يتصرف الجميع بحس من المسؤولية وعلى نحو بناء.

لقد أكدنا دائماً أن هناك مجالين يبعثان على القلق ويستشهد بهما اللاجئون. المجال الأول ويتعلق بالحماية الناشئة عن المخاوف

من الاعتقال التعسفي، والتجنيد العسكري الإلزامي، وحقوق السكن والأرض والملكية. والمجال الآخر يتعلق بسُبل كسب القوت، جراء نقص الخدمات الأساسية والرعاية الصحية، والمياه والكهرباء، والسكن غير اللائق. وفي هذا الصدد، أود أولاً أن أكرر تقدير المفوض السامي غراندي للحكومة التي تُبقي الحدود مفتوحة للجميع وتعمل على تبسيط بعض الإجراءات، والعمل مع المفوضية. وبطبيعة الحال، ستقتضي الحاجة المزيد بشأن النطاق الكامل لقضايا الحماية.

أود بطبيعة الحال أيضاً أن أشدد، شأني شأن المفوض السامي، على ضرورة الاستمرار، مع الوقت، في ضمان سلامة وأمن جميع القادمين من لبنان – ليس عند نقاط العبور فحسب، بل بعد ذلك. وأودّ أيضاً أن أشدد على أن النداء ينطبق على جميع السلطات وسلطات الأمر الواقع. وبالمثل، أود أيضاً أن أشدد على الحاجة إلى الوصول دون عوائق من خلال جميع الطرائق.

ثانياً، أودّ أيضاً أن أردد النداء الذي وجهته الأمم المتحدة إلى المانحين بأن يتبرعوا بسخاء. وكثيراً ما يواجه أولئك الذين ينتقلون والمجتمعات التي يدخلون إليها على السواء ظروفاً من البؤس التام. تحتاج المساعدات الإنسانية الطارئة وأعمال الإنعاش المبكر إلى موارد كبيرة للوافدين الجدد ولملايين السوريين الذين يعانون. إن سخاء المانحين حتى الآن موضع تقدير، ولكن ستقتضي الحاجة أكثر من ذلك بكثير. علاوة على ذلك، ينطبق هذا النداء على جميع مناطق سورية.

أود أيضاً أن أشدد على ضرورة المشاركة النشطة من جانب الدول التي تفرض الجزاءات للتخفيف من الآثار السلبية للجزاءات وتفاديها، ولا سيما الإفراط في الامتثال.

إن التطورات الأخيرة بمثابة تذكير صارخ بالهشاشة العميقة في سورية. لا يمكن لمقاربات الإدارة الجزئية أو إدارة النزاع وحدها معالجة حجم التحديات المتزايدة التي تواجهها سورية. لا تزال سورية تشهد حالة من النزاع العميق، حيث ينقسم السوريون سياسياً وعبر مناطق مختلفة وتحت ضغوط هائلة من شتى الأشكال. ومن الواضح أنه لا يوجد حل سريع لتلك التحديات. وما لم تُستأنف العملية السياسية وتمضي قدماً بقيادة وملكية سورية، وهي عملية متوقفة منذ فترة طويلة، وتيسرها الأمم المتحدة، أخشى أننا سنظل نرى سورية تعاني من أزمة تلو الأخرى بلا نهاية. وبدلاً من ذلك، سيكون الآن – اليوم – هو الوقت المناسب تماماً لوقف التصعيد وإرسال إشارة جديدة إلى الشعب السوري والمجتمع الدولي بأن البحث عن تسوية سياسية سيستأنف على نحو مجدٍ.

كيف يمكن أن تتبدى مظاهر ذلك؟ هذا يعني أن يجتمع السوريون مرة أخرى داخل اللجنة الدستورية. وقد طرحت أفكاراً محددة بشأن ذلك خلال المشاورات مع الأطراف السورية هنا في نيويورك في الشهر الماضي، وما زلت أتابعها. وهذا يعني أن نأخذ على محمل الجد الوعد ببناء الثقة الحقيقي، خطوة فخطوة، بين أصحاب المصلحة السوريين والدوليين. علاوة على ذلك، فهذا يعني أيضاً تطوير مسار جديد وشامل للخروج من النزاع، مسار يعالج المسائل السياسية بقيادة وملكية سورية، المسائل التي في صميم النزاع، بتيسير من الأمم المتحدة ومن دون تدخل أجنبي، فضلاً عن السيادة والأمن وحماية المدنيين والمسائل الاقتصادية التي يشارك فيها أصحاب المصلحة الخارجيون أيضاً مشاركة عميقة. نحن بحاجة إلى دبلوماسية دولية بناءة لدعم جوهر المسألة، أي الشروع في عملية فيما بين السوريين تيسر لها الأمم المتحدة للمضي قدماً بالقرار 2254 (2015).

خلال اجتماع الأسبوع رفيع المستوى، ناقشت وقف التصعيد على جناح السرعة، وسبل دفع العملية السياسية مع وزير الخارجية السوري وهيئة المفاوضات السورية. كما فعلت ذلك مع وزراء خارجية روسيا وتركيا وإيران، الذين اجتمعوا في صيغة أستانا، ومع وزراء الخارجية العرب، ومع مسؤولين من الولايات المتحدة وأوروبا وبلدان أخرى.

تتمثل إحدى العمليات المستمرة في العمل بهمة من جانب الرجال والنساء في المجتمع المدني السوري الذين يخدمون بلدهم ومجتمعاتهم بلا كلل.

أشكر سويسرا على دعمها لجهودنا الرامية إلى تيسير عمليات الإدماج والحوار والتعاون بين المجتمع المدني السوري، لا سيما من خلال غرفة دعم المجتمع المدني. وأتطلع كثيرا إلى الاستماع إلى

السيدة عبير حاج إبراهيم، التي ستقدم لنا إحاطة بعد قليل. ويسترشد العديد من أولويات مفوضيتنا بالأفكار الثاقبة التي يشاطرها أعضاء المجتمع المدني، ويشرفنا أن ندعمها ونعمل معها.

وينطبق الشيء نفسه على أعضاء المجلس الاستشاري للمرأة، الذين نواصل الاعتماد على رؤاهم وطاقتهم والذين يعملون معاً عبر خطوط مختلفة. في الأسبوع الماضي، تحدثوا معي من جميع أنحاء سورية، ومن خارج البلد أيضاً، ونقلوا آثار الأزمة الأخيرة على مجتمعاتهم. يكثف السوريون جهودهم لدعم الوافدين من لبنان، في بيئة متوترة اقتصاديا بالفعل، تلفها مخاوف زيادة التصعيد العسكري والإقليمي. تواصل النساء السوريات تحديد الفرص المتاحة للعملية السياسية للمضي قدماً وبناء الثقة وإعطاء صوت لمن لا صوت لهم. وفي كل مكان، تقف النساء السوريات في الخطوط الأمامية، ويتحملن وطأة هذا النزاع على مجتمعاتهن وأسرهن، بينما يدعين إلى إنهاء العنف. وفي هذا الشهر، ونحن نحتفل بمرور 24 عاماً على اتخاذ القرار 1325 (2000)، نجدد التزامنا بالمشاركة السياسية الهادفة للمرأة في العملية السياسية السورية. وأذكّر الأطراف السورية وجميع أعضاء مجلس الأمن بأن السلام المستدام لا يتحقق إلا عندما تتضمن نتائج العملية السياسية وبلورة وتضحيات جميع أفراد المجتمع.

في الختام، أودّ أن أذكِّر المجلس بأن السوريين اليوم بحاجة إلى الحماية العاجلة التي يتيحها خفض التصعيد والدعم اللازم لمواجهة أزمة تلو الأخرى. إنهم بحاجة إلى مسار سياسي جامع وشامل للخروج من النزاع، بما في ذلك من خلال تنفيذ القرار 2254 (2015)، الذي يعيد سيادة سورية، ويعيد كرامة الشعب السوري الذي طالت معاناته، ويمكّنه من رسم مستقبل بلده على نحو مستقل، ويسهم في الاستقرار في المنطقة. وبينما نسعى إلى تيسير ذلك المسار في مواجهة التحديات الهائلة، نحتاج إلى تعاون ومشاركة الأطراف السورية وجميع الأطراف الفاعلة الرئيسية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): أود اليوم أن أبرز ثلاث مسائل رئيسية: أولاً، الأثر الإنساني المتزايد للأعمال القتالية في المنطقة على سورية، بما في ذلك تدفق الوافدين من لبنان – كما أبرز المبعوث الخاص بيدرسن من فوره؛ ثانياً، هذا يأتي إضافة إلى أزمة هائلة ومستمرة في سورية؛ وثالثاً، الحاجة الماسة إلى ضمان الدعم الكافي للاستجابة لحالات الطوارئ والإنعاش المبكر.

أعربنا طوال أشهر عن قلقنا إزاء المخاطر التي يشكلها النزاع المتصاعد في الشرق الأوسط وتأثيره على الوضع الإنساني المتردي بالفعل في سورية. ونحن نشهد الآن ظهور تلك الأخطار. فمنذ 23 أيلول/سبتمبر، فر أكثر من 000 425 شخص من لبنان إلى سورية. وكما سمعنا من فورنا، فإن ما يقدر بنحو 72 في المائة من هؤلاء الناس هم من السوريين، منهم ما يقرب من 60 في المائة من الأطفال. وننضم إلى السيد بيدرسن في الترحيب بإبقاء الحكومة السورية على حدودها مفتوحة أمام الوافدين، مما خفف بعض إجراءات الهجرة. وتشمل هذه التدابير إلغاءً مؤقتاً، حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر، لشرط قيام المواطنين السوريين بتصريف 100 دولار إلى العملة المحلية عند الوصول؛ وقبول أشكال بديلة لتحديد الهوية بدلاً من جوازات السفر لجميع الجنسيات؛ والسماح بالمرور الآمن عبر البلد، بما في ذلك إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. ونلاحظ أيضاً أن الحكومة أنشأت مراكز استضافة للاجئين اللبنانيين في 10 محافظات، بالإضافة إلى إصدار تعليمات بتقديم غرف فندقية مخفضة للاجئين ومنحهم إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية من خلال المؤسسات الوطنية.

وكما ذكر مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، خلال زيارته الأخيرة إلى سورية، فإن السوريين يعودون إلى بلدهم في ظل الإكراه الشديد جراء الأعمال القتالية في لبنان. ولا يزال من الضروري ضمان سلامتهم وأمنهم وحقوقهم الأساسية في سورية، ويجب أن يتمتعوا بحرية الوصول إلى وجهاتهم المفضلة. ومن الحيوي بنفس القدر أن تتمكن المنظمات الإنسانية من الوصول دون عوائق إلى الوافدين وإلى جميع المحتاجين. وتدعم الأمم المتحدة عمل الهلال

الأحمر العربي السوري والشركاء الآخرين في عملية تقديم المساعدة الأساسية الفورية للوافدين الجدد، بما في ذلك توفير المياه والغذاء والبطانيات والمساعدة الصحية والدعم القانوني. وتتحول الاستجابة الآن إلى تقديم المساعدة إلى الناس في المناطق التي استقروا فيها ودعم الأسر والمجتمعات المضيفة، التي وصل الكثير منها بالفعل إلى نقطة الانهيار.

لقد وصل أكثر من 000 40 شخص إلى شمال شرقي سورية. وتجري استضافة معظمهم في المجتمعات المحلية، في حين طلب آخرون المساعدة في إيوائهم في المخيمات القائمة. ويقوم شركاؤنا في المجال الإنساني بتقييم مدى توافر مخزونات الطوارئ لدعمهم. ويجري اتخاذ خطوات مماثلة في شمال غرب سورية، حيث وصل حوالي 000 4 شخص. وأفاد العديد منهم بأنهم يواجهون رحلات شاقة، بما في ذلك الصعوبات عند نقاط التفتيش ونقاط العبور داخل سورية.

إن الحاجة المتزايدة إلى المساعدة شكلّت ضغطاً على الميزانية الإنسانية المنهكة أصلاً وعلى الميزانيات على نطاق النظام الإنساني. ومن أجل توسيع نطاق الاستجابة التي تقودها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خصصت المنسقة بالنيابة للإغاثة في حالات الطوارئ 8 ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، بما في ذلك توفير المأوى والغذاء والحماية والمساعدة النقدية للأشخاص عند المعابر الحدودية، وفي وجهاتهم في جميع أنحاء البلد. ويمكنني اليوم أن أعلن أنه سيتم توفير مبلغ إضافي قدره 4 ملايين دولار من تمويل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في ضوء تزايد عدد الوافدين. كذلك يقوم صندوق الأمم المتحدة الإنساني لسورية، الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بإعداد مخصصات احتياطية تكميلية. ومع ذلك، لن يكون ذلك كافيا إلا لتلبية الاحتياجات الفورية. وجهَّت الأمم المتحدة نداء مشتركا بين الوكالات للحصول على 324 مليون دولار إضافية لدعم ما يصل إلى 000 480 شخص خلال الأشهر الستة المقبلة. هذا بالإضافة إلى الأنشطة الجارية التي يتم تنفيذها في المواقع المعنية في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لسورية، والتي تسعى إلى الحصول على 4,1 بليون دولار وتلقت حتى الآن 27 في المائة من التمويل، أو 1,1 بليون دولار. وأنضم إلى المبعوث الخاص في شكر المانحين على سخائهم في تمويل الاستجابة الإنسانية في سورية، وأحث على تقديم المزيد من الدعم الفوري للأنشطة الحاسمة في إطار تلك الخطط.

وكما ذكر المبعوث الخاص، فإن الأعمال القتالية في المنطقة قد أثرت أيضاً على البلد بشكل مباشر وعلى نحو أكثر. وقد أصاب عدد من الغارات الجوية مواقع على طول الحدود السورية – اللبنانية، بما في ذلك هجمات وقعت في 4 تشرين الأول/أكتوبر، في المنطقة العازلة بالقرب من المعبر الحدودي الرئيسي، وحدث ذلك مؤخراً يوم أمس، في 22 تشرين الأول/أكتوبر. وقد جعلت الهجمات الطريق غير سالكة للمركبات، مما أجبر الناس على عبور الحدود سيراً على الأقدام مع كل ما يمكنهم حمله من أمتعة، والسير حول الحفر وعبر الأنقاض. واضطر آخرون إلى القيام برحلات أطول وأكثر خطورة من معابر بديلة. وتسبب الضرر الذي لحق بذلك الطريق الرئيسي أيضاً في حصول تأخيرات كبيرة في نقل المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص الذين هم بأمس الحاجة إليها – ويحتاجون إليها بسرعة. وهذه الهجمات أدت إلى قطع طريق تجاري رئيسي يُستخدم لاستيراد السلع الأساسية عبر لبنان، مما زاد من الضغط على أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع المرتفعة أصلاً.

ومع استمرار الأعمال القتالية في لبنان، سوف يزداد خطر حدوث المزيد من الاضطرابات. كما أصابت الضربات الجوية مواقع أخرى في أنحاء سورية. تشمل هذه الضربات ثلاث ضربات هذا الشهر في حي المزة المكتظ بالسكان في دمشق. وقد أودت تلك الهجمات بحياة ما لا يقل عن تسعة مدنيين، بمن فيهم أطفال. ويستضيف ذلك الحي أيضاً العديد من مكاتب الأمم المتحدة في دمشق وسفارات عدد من البلدان. وقعت إحدى الغارات الجوية على بعد 100 متر فقط من مبنى الأمم المتحدة.

وكما يعلم الأعضاء، فإن هذه التطورات تحدث في ظل واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، وهي أزمة يعاني فيها أكثر من 16,7 مليون شخص من المحتاجين وأكثر من 7 ملايين نازح

داخلياً. ولا تزال النساء والفتيات يتحملن العبء الأكبر، وهو عبء غير متناسب، بما في ذلك زيادة مخاطر العنف الجنساني. تستمر الحرب التي خلقت هذه الأزمة في زيادة الاحتياجات.

ومنذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر، شهدت كل من إدلب وغرب حلب زيادة في الأعمال العدائية، بما في ذلك الغارات الجوية والقصف المستمر. أدت الأضرار التي لحقت بإحدى محطات توليد الكهرباء إلى انقطاع الكهرباء عن محطتي مياه تخدمان 000 30 شخص. كما ضربت الغارات الجوية في 14 تشرين الأول/أكتوبر على بعد كيلومترات فقط من مخيم حيث كان فريق مشترك بين وكالات الأمم المتحدة يقوم بتوزيع الغذاء من برنامج الأغذية العالمي. في الأسبوع الماضي، قُتل 12 مدنيًا، من بينهم ثلاثة أطفال دون سن العاشرة، وأصيب 40 آخرون في إدلب وغرب حلب على مدار ثلاثة أيام. وشرد ما يقرب من 000 2 عائلة. كل ذلك، بالإضافة إلى حالة الطوارئ الجديدة المرتبطة بالأعمال العدائية في لبنان، لا يزال يؤدي إلى زيادة الطلب الهائل على المساعدات الإنسانية التي تعاني على الدوام من نقص الموارد وتحميلها فوق طاقتها. بعد مرور أكثر من ثلاثة أرباع العام حتى الآن، لم يتم تمويل النداء الإنساني من أجل سورية، كما ذكرت سابقاً، إلا بما لا يكاد يصل إلى ربعه فقط، حيث تم استلام 1,1 بليون دولار من أصل 4,1 بلايين دولار.

ويؤكد التدفق الجديد للنازحين، على خلفية الأزمة طويلة الأمد في سورية، على أهمية إيجاد حلول مستدامة للأشخاص الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية منذ سنوات. ولتحقيق هذه الغاية، وضعت الأمم المتحدة وشركاؤها اللمسات الأخيرة على استراتيجية التعافي المبكر للفترة من 2024 إلى 2028، التي سيتم إطلاقها في الأسابيع المقبلة. تهدف الاستراتيجية إلى بناء الدعم للبرمجة الإنسانية المستهدفة على أساس المنطقة وعلى المدى المتوسط كتكملة للتدخلات الأقصر أجلاً في إطار خطة الاستجابة الإنسانية. وتركز على أربعة مجالات ذات أولوية – ضمان الحصول على الخدمات الصحية والتغذوية؛ وتعزيز الوصول إلى التعليم الجيد؛ وتحسين إدارة موارد المياه وتوفر المياه ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية؛ وتوسيع سبل العيش المستدامة. وسيترافق ذلك مع الجهود لتوسيع نطاق الوصول إلى الكهرباء الموثوقة والميسورة التكلفة، التي تعتبر أساسية لمجموعة من الخدمات والتي غالباً ما تكون غير متوفرة في جميع أنحاء سورية.

وأود أن أوضح أن التوسع في مشاريع الإنعاش المبكر سيكون عملية تدريجية ولن يكون بديلاً فورياً للخدمات الإنسانية الطارئة في إطار خطة الاستجابة الإنسانية. وبالفعل، فإن النهجين يدعمان بعضهما البعض ويهدفان إلى تزويد الناس بحلول شاملة لهذه الأزمة. لذلك، من الضروري أن توفر الجهات المانحة الموارد الكافية للنداء الإنساني وللإنعاش المبكر في إطار الاستراتيجية الجديدة.

وما لم يتم كبح جماح التصعيد في الأعمال العدائية في جميع أنحاء المنطقة، فإن الآثار وزعزعة الاستقرار التي شهدناها مؤخرا في سورية قد تكون مجرد بداية لما هو أسوأ بكثير في المستقبل. لقد عانى السوريون لفترة طويلة جداً. وإلى جانب خفض التصعيد في المنطقة، فإن جهود السلام والاستقرار في سورية باتت ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى. ونحث أطراف النزاع على الالتزام الكامل بإحراز تقدم في العملية التي يقوم المبعوث الخاص بيدرسن بتيسيرها. أود أن أختم بدعوتها إلى وقف التصعيد واحترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين وبذل قصارى جهدها لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين أينما كانوا في سورية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة حاج إبراهيم.

السيدة حاج إبراهيم: شكراً، سيدتي الرئيسة، على دعوتي لإلقاء كلمتي في مجلس الأمن، واهتمام مجلس الأمن لسماع آراء المجتمع المدني السوري.

أتيتكم اليوم من بلاد الشام، تلك البقعة التي عانت طويلاً من النزاعات المسلحة والتهجير والدمار. إن ما نشهده في منطقتنا، ومنها سورية بلدي، ليس نزاعاً محدوداً بل هو نزاع مشتعل يتسع يوماً بعد يوم ويعمق من معاناة المدنيين الأبرياء، ويزيد من موجات الهجرة

والنزوح القسري. لقد كنا كسوريين وسوريات نأمل أن تتوقف هذه المأساة، وأن نبدأ في تحقيق مصالحة مجتمعية تؤدي إلى سلام شامل، لكن مع الأسف لم يتحقق هذا الأمل بعد بسبب تراكم المشكلات الدولية والإقليمية الخطيرة على السلم والأمن الدوليين. ولكن ترابط هذه المشكلات لا يسمح بإهمال أحدها أو التركيز على واحدة دون الأخرى. "نحن في مركب واحد" لم تعد شعاراً رومانسياً، بل واقعاً دقيقاً شديد الحساسية.

يصح القول عن سير الأمور في سورية: خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء. فمع انخفاض التصعيد العام وثبات مناطق السيطرة، تأتي أحداث المنطقة لتعيد تدوير موجة العنف، تلك التي قدم السيد بيدرسن الكثير من التحذيرات حول ارتداداتها على الواقع السوري. ويعكس ذلك بالمقابل حالة التشابك في ملفات المنطقة، وبالمقابل مخاطر الانزلاق باتجاه صراعات جديدة تودي بما تبقى من عوامل صمود المجتمع السوري وتعيده خطوات للوراء.

أدعو مجلس الأمن إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية بشكل منسق لتحقيق وقف إطلاق النار من خلال الحلول الدبلوماسية في المنطقة، فالاعتماد على مبادرة واحدة غير كافٍ، إذ نحتاج إلى العديد من المبادرات والوساطات الدبلوماسية الفعالة والمنسقة فيما بينكم لحل النزاع المتصاعد الذي يهدد استقرار المنطقة والعالم.

قد تشاركون هذه المخاوف، ولكن مسؤوليتنا ليس في القلق، بل في الدبلوماسية النشطة مع جميع دول المنطقة، وإطلاق مبادرات للحلول. وهنا يجب أن تتركز جهودنا.

في بداية أزمتنا، حاول الكثيرون مساعدتنا على قتل بعضنا البعض بدلاً من فتح حوارات المصالحة. فقد كنا بحاجة لمن يشجع الحوار، مما جعل التواصل صعباً وزاد الشقاق بين مجتمعاتنا. ومع ذلك كان هناك محاولات ناجحة لتجاوز النزاع بمشاركة فئات متنوعة من المجتمع. اليوم، نحن بحاجة إلى توسيع هذه الحوارات لتتناول القضايا الأساسية التي اختلفنا عليها. هناك رغبة حقيقية في العمل نحو المصالحة المجتمعية كخطوة نحو السلام الإيجابي. وينبغي أن تصل هذه المصالحة لأكبر عدد ممكن من المجتمعات في سورية، مع التركيز على هوياتنا وانتماءاتنا باختلاف ثقافاتنا، بطريقة بناءة نتعاطى فيها مع آلامنا وجروحنا، ومنها الإفراج عن المعتقلين والمخطوفين، وكشف مصير المغيبين قسرياً من قبل كل الأطراف. يجب على مدننا السورية، تحت مختلف السلطات، بدء حوارات جدية لتعزيز التفاهم وفتح فرص لبناء السلام. تقع مسؤولية قيادة هذه الحوارات على عاتق المجتمع المدني، وعليكم دعم هذه الجهود. من الضروري أيضاً على المستوى الدبلوماسي أن يكون هناك حوارات فاعلة، ويمكن أن توجهنا الحوارات المحلية نحو الحلول المطلوبة. كما أن المشاريع المتعلقة بسبل العيش في سورية لن تنجح دون بدء حوارات جدية حول الحصار الاقتصادي والامتثال المالي المفرط. يزيد هذا الوضع من احتمال نشوب نزاعات جديدة حول الموارد المتزايدة الشح في بلدي، مما يفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي. إن معالجة الحصار الاقتصادي والامتثال المفرط تمثل خطوة أساسية لدعم المشاريع التي تحسن سبل العيش وتعيد الحياة الكريمة للسوريين والسوريات.

دعونا نبنِ مشافينا ومدارسنا وجامعاتنا لنمنح أطفالنا وشبابنا فرصاً أفضل من العنف والهجرة.

أؤكد على ضرورة توسيع دائرة الاستشارات والتنسيق مع النساء صانعات السلام في سورية وفي المنطقة ككل. إن النساء، بما يحملن من تجارب ورؤى خلاقة، هنّ الأقدر على تقديم مبادرات تساعد في الخروج من النزاعات العنيفة وتحقيق السلام المستدام. كذلك يمكنكم بناء شراكات حقيقية وعادلة في نظام عالمي يشمل المجتمع المدني والحكومات والأمم المتحدة والجهات المحلية والدولية. فكل من هذه الجهات الفاعلة يمتلك القوة ويمكن أن يسهم بها.

عندما كنت صغيرة، لطالما ظهرت صورة مجلسكم هذا على التلفاز. كنت أتساءل عن دوركم، ولماذا تجلسون على دائرة مفتوحة؟

كنت أسأل والدي عن السبب، لكني لم أفهم عندها. بعد سنوات، وجدت نفسي داخل هذه الدائرة. وأدركتُ اليوم أنها تمثل أكثر من مجرد تصميم. إنها ترمز إلى طريق واضح بعيد عن الحرب، تكسر حلقة

العنف. فلتستخدموها بالكامل لتقودنا إلى السلام، رافعين أيديكم من أجل التقدم والكرامة. أشارككم هذه الذكرى لأني أؤمن حقاً بأن مجلسكم لا يزال يمتلك القدرة على أن يكون قوة للسلام التي تتخذونها هنا. لديكم القدرة على تمهيد الطريق لوقف إطلاق النار واعتماد الدبلوماسية كقوة لإيجاد الحلول. وأناشدكم أن تتذكروا دائماً الأرواح البريئة، وخاصة النساء والأطفال، التي تقع في قلب النزاعات ويمكنكم إنقاذها. ندائي لكم بسيط: لنضع حداً للعنف، ولنخض حواراً عميقاً حول الجزاءات التي تخنق طموحاتنا ومستقبلنا. لنستثمر في الدبلوماسية على كل المستويات، من الحوارات المحلية إلى المفاوضات الدولية، والأهم من ذلك، لنضمن أن يفي مجلس الأمن بمسؤوليته كحارس للسلام، ليجلب الأمن والطمأنينة والكرامة للجميع.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة حاج إبراهيم على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة الجرباوي.

السيدة الجرباوي (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد خاطبتُ مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر 2023 (انظر S/PV.9426) وحذرتُ من أن الوضع الإنساني داخل سورية استمر في الانحدار إلى مستوى يفوق التصور. لقد مر عام آخر، والحقيقة المدمرة هي أننا لم نصل بعد إلى قاع الهاوية. إذ لا يزال الكثير مما حذرت منه في هذه الغرفة منذ عام مضى صحيحاً. في العام الماضي، حذرنا في العام الماضي من أنه من دون اتخاذ إجراءات متضافرة لمعالجة مسببات الأزمة، فإن المزيد من السوريين سيقعون في براثن الفقر واليأس. اليوم، وكما سمع أعضاء المجلس بالفعل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية إلى مستويات غير مسبوقة. في العام الماضي، حذرنا من أنه في ظل الانهيار الذي يشهده الاقتصاد، كان على العديد ممن نخدمهم اتخاذ خيارات مستحيلة، مثل ما إذا كانوا سيضطرون إلى تناول الطعام أو إرسال أطفالهم إلى المدرسة. ونشهد اليوم ازدياد حالات الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد بمعدلات مقلقة، وهو ما لم يكن معروفا في سورية قبل بدء النزاع. ويهدد سوء التغذية الآن نمو الآلاف ممن نجوا من سوء التغذية على المدى الطويل. في العام الماضي، حذرنا من أن الفجوة الكبيرة في التمويل تجبر المنظمات الإنسانية على اتخاذ قرارات صعبة بشأن الأسر الضعيفة التي يجب أن تخدمها. لدينا اليوم نظام إنساني غير قادر ببساطة على مواكبة هذا الوضع، وفي الوقت نفسه يستمر السوريون في المطالبة بدعم ملموس من أجل الاعتماد على الذات بشكل حقيقي.

أنضم إلى المجلس الليلة من عمّان، بعد أن عدت للتو هذا الصباح من زيارة فريق لجنة الإنقاذ الدولية وشركائها في إدلب، شمال غربي سورية. وأثناء وجودي هناك، سمعت مباشرة كيف لا يزال المدنيون السوريون يعانون من تأثير النزاع المستمر. وكما سمعنا بالفعل، شهدنا في الشهر الماضي وحده تصاعداً كبيراً في أعمال العنف في المناطق التي نعمل فيها. وقد تسببت الغارات الجوية والقصف وهجمات الطائرات المسيرة في مقتل وإصابة العشرات من المدنيين، وتسببت مرة أخرى في نزوح الآلاف من الأشخاص بحثا عن الأمان. في الأسبوع الماضي تحديدا، ألحقت الغارات الجوية أضرارا بالمناطق السكنية والأراضي الزراعية، وكما أشار متحدثون آخرون، ألحقت أضرارا بمحطة توليد الكهرباء مما أثر على محطة المياه التي تخدم 000 30 شخص في 17 قرية.

يأتي مع النزاع المستمر عدم يقين دائم. وقد شرح لي السوريون الذين تحدثت إليهم في إدلب كيف أنهم يعيشون في حالة مستمرة من انعدام اليقين. فعندما يستيقظون، لا يعرفون ما إذا كان اليوم هو اليوم الذي سيتمكنون فيه من حراثة حقولهم أو اليوم الذي سيضطرون فيه إلى الفرار من الهجمات مرة أخرى. لقد مرت 10 سنوات منذ آخر مرة كنت فيها في إدلب، وأعتقد أن أكثر ما أدهشني هو كيف أصبحت آليات التأقلم السلبية أمرا طبيعيا. لم يعد الآباء والأمهات يميزون أو يدركون أنهم يتناولون وجبة واحدة بدلا من ثلاث وجبات في اليوم. والحقيقة هي أن العائلات السورية تجد نفسها الآن عالقة بين قدرتها على النجاة من التحديات اليومية وقدرتها على التعافي وإعادة البناء، مما يجردها من

كرامتها الأساسية المتمثلة في القدرة على اتخاذ الخيارات – الخيارات الجيدة فيما يتعلق بحياتها ومستقبلها. سألت أحد النازحين السوريين الذين نزحوا من دير الزور قبل عقد من الزمن عما إذا كان متفائلاً بالحل السياسي للأزمة، فأجابني قبل أن أتمكن حتى من إنهاء السؤال: "بالتأكيد لا". قال لي: "لقد فقدنا الإيمان والثقة منذ فترة طويلة".

وقد أدى الفشل في تحقيق أي تقدم ملموس نحو حل سياسي إلى إعاقة أي جهد حقيقي لمعالجة دوافع الاحتياجات الإنسانية. ونتيجة لهذا الإخفاق، لم يعد أمامنا خيار سوى تغيير نموذج استجابتنا الجماعية في سورية. لئن كان العديد من السوريين قد يئسوا من تيسير المجتمع الدولي للحلول السياسية، فإنهم لم يتخلوا عن الحفاظ على نسيجهم الاجتماعي لدعم بعضهم البعض. لقد ركزنا لفترة طويلة جدا على تقديم الإسعافات الأولية، في حين أن السوريين يخبروننا باستمرار أن ما يحتاجون إليه حقا هو جهود جماعية لدعم تعافيهم. وقد لخصت إحدى السيدات السوريات التي تحدثت إليها هذا الأسبوع الأمر بشكل أفضل مما استطعت أنا:

"إننا نريد أن نعتني بأنفسنا، ونحتاج إلى نوع مختلف من المساعدة للوصول إلى ذلك، وهو نوع يعتمد على التعاون فيما بيننا جميعاً".

بينما نفكر في الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في التعافي، من المهم أن نلاحظ أن ما يحدث اليوم في سورية لا يحدث في فراغ. لقد كان حقا عاما مدمرا بالنسبة للكثيرين منا في منطقة الشرق الأوسط. ما زلنا نشاهد الأهوال الكارثية وآثار الموت والدمار في الأرض الفلسطينية المحتلة، والآن في لبنان. وقد أدى تصاعد النزاع في لبنان إلى نزوح قسري جماعي لأكثر من 000 425 لبناني وسوري إلى سورية، حيث عبر هؤلاء الحدود هاربين من أزمة ليجدوا أنفسهم في أزمة أخرى. ويحدث هذا التحرك في نفس الوقت الذي تتطلع فيه بعض الجهات الدولية الفاعلة بشكل متزايد إلى تعزيز احتمال العودة على نطاق واسع إلى سورية.

من الأهمية بمكان أن ندرك أحدث موجات النزوح هذه على حقيقتها. إنها ليست خياراً آمناً أو طوعياً أو مستداماً أو كريماً، بل هي مرة أخرى خيار زائف – خيار بين أن تكون عالقا إما في منطقة نزاع قائم أو في نزاع مستمر مضى عليه الآن 14 عاماً. وما لم يكن هناك تحرك حقيقي في الملف السياسي، فإن التحسينات الملموسة في الوضع الإنساني وكذلك الظروف اللازمة للعودة الطوعية على نطاق واسع بأمان وكرامة ستظل بعيدة المنال لنا جميعا. لم يغب عن بالي، وأنا متأكد من أنه لم يغب عن بال الجميع هنا، أنني جلست هنا قبل 12 شهراً وقدمت رسالة مشابهة جداً. آمل، إذا ما أتيحت لي الفرصة لإحاطة المجلس مرة أخرى في المستقبل، أن نكون قد تجاوزنا في نهاية المطاف المرحلة الأسوأ، وأن نتمكن من التطلع معا نحو التعافي الجاد. قالتها عبير بصورة أفضل مني.

وأختتم اليوم بحض الجميع على عدم نسيان المحتاجين في سورية، وأؤكد مرة أخرى على مسؤوليات المجلس في حماية جميع السوريين أينما كانوا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة الجرباوي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمديرة ووسورنو وممثلتي دعم المجتمع المدني على إحاطاتهم. في البداية، أود أن أقول لممثلتي المجتمع المدني معنا كم هو مهم أن يستمع مجلس الأمن بانتظام إلى وجهات نظرهما ويتعرف على جهودهما.

تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء اللاجئين السوريين في لبنان والمدنيين اللبنانيين الذين نزحوا بسبب النزاع الحالي هناك. إنهم يواجهون خيارا مستحيلا بين الفرار داخل لبنان أو عبور الحدود اللبنانية حيث انعدام الأمن في سورية. إننا نعمل على مساعدة اللاجئين الأكثر ضعفا والأشخاص النازحين داخليا والمجتمعات المضيفة أثناء استجابتهم للأزمة. في 26 أيلول/سبتمبر، أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم مساعدات إنسانية إضافية للشعب السوري بقيمة 534 مليون دولار أمريكي تقريبا، بما في ذلك المساعدات المقدمة من خلال شركاء

من المنظمات الدولية. وتواصل الولايات المتحدة التمسك بالتزامها تجاه الشعب السوري وكذلك تجاه النازحين اللبنانيين، ونحث المانحين الآخرين على الانضمام إلينا في التقدم لسد فجوات التمويل الكبيرة حتى يتمكن الشركاء من الاستمرار في تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً.

يجب على النظام وجميع الأطراف في سورية السماح بوصول المساعدات الإنسانية فورا ودون عوائق إلى جميع المناطق السورية ما دامت هناك حاجة إليها. نحيط علماً بالتحسينات المدخلة مؤخراً على وصول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى العائدين، سواء على الحدود أو في مناطق عودتهم. كما نلاحظ أيضا قرار النظام السوري التعليق المؤقت للرسوم الاستغلالية المفروضة على السوريين العائدين إلى بلدهم. هذه الخطوات إيجابية، ولكنها تأخرت كثيراً، ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. لذلك، نواصل دعم جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتحسين بيئة الحماية في سورية. وفي هذا السياق، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار ورود تقارير عن انتهاكات ضد العائدين، بما في ذلك قيام النظام باحتجازهم تعسفا. لن تكون العودة طوعية، أو آمنة أو كريمة أو مستدامة حقا إلى أن يغير النظام أساليبه ويدعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

كما نلاحظ أيضاً بقلق التصعيد مؤخراً في هجمات النظام وروسيا على شمال غربي سورية، التي تسببت في سقوط عشرات القتلى والجرحى. كما ألحقت الضربات الروسية وغارات النظام أضراراً بالبنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك محطة رئيسية لتوليد الكهرباء، مما أدى إلى انقطاع مياه الشرب عن عشرات المجتمعات. وتحت ذريعة محاربة الإرهاب في شمال غرب سورية، يقوم النظام وروسيا بشن هجمات وحشية على المدنيين مما أدى إلى تشريد العائلات السورية وحرمانها من الطعام والماء وتشويهها أو قتلها بوحشية. وتتكرر هذه الفظائع تتكرر في سورية الأسد مراراً وتكراراً.

وبالانتقال إلى العملية السياسية، نواصل دعم جهود المبعوث الخاص بيدرسن، وندعو النظام إلى الالتزام بعقد اجتماع للجنة الدستورية بغض النظر عن مكان انعقادها. ونتوقع أن نسمع نفس الخطاب الفارغ القديم من النظام هنا اليوم. إذ سيعيد صياغة نفس الحجج البالية ويلقي باللوم على الجزاءات والغرب في جميع مشاكله. ولكن في الواقع، إن خوف النظام العميق من الحوار الجاد هو الذي أوقف عمل اللجنة الدستورية. كما أن فساد النظام نفسه وحكمه الفاسد وعنفه الوحشي هي التي ألقت بالسوريين في براثن الفقر. يمكن للنظام أن يخفف من معاناة شعبه ببساطة عن طريق الجلوس على طاولة المفاوضات بحسن نية – وهي خطوة سهلة يرفض النظام اتخاذها. وبينما يرفض نظام الأسد الانخراط في عملية سياسية، تستمر معاناة السوريين العاديين. ويبقى السبيل الوحيد لإنهاء معاناتهم في الحل السياسي وفقا لما جاء في قرار مجلس الأمن 2254 (2015).

وفي الختام، أكرر الدعوة إلى الإفراج الفوري عن أوستن تايس. لقد مر 12 عاماً فظيعاً منذ اختطافه في سورية واحتجازه لدى النظام السوري. وضغطت الولايات المتحدة على دمشق مرارا حتى تتعاون معنا لنتمكن من إعادة أوستن إلى الوطن.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص لسورية، السيد غير بيدرسن، ومديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة إديم ووسورنو، على بيانيهما بشأن الحالة في سورية. كما استمعنا باهتمام إلى ممثلتي المجتمع المدني.

إننا على ثقة من أن المبعوث الخاص سيواصل جهوده لإحياء الحوار بين السوريين بما يتماشى مع القرار 2254 (2015)، وما زلنا ننتظر منه أخبارا بشأن الاتفاق على الاجتماع المقبل للجنة الدستورية في مكان يكون مقبولا لجميع السوريين، ونعتقد أن القيام بذلك يأتي في حدود قدرته.

لا أعتقد أن أحداً سيعترض على ملاحظة أن عدد العوامل التي تهدد استقرار سورية قد ازداد بشكل كبير في الآونة الأخيرة. ولا يُعزى هذا الوضع إلى تصرفات السلطات السورية الشرعية أو حساباتها الخاطئة، وهو ما يحاول زملاؤنا الغربيون تصويره. والمقصود هنا هو أنه على الرغم من الأجواء المشحونة جداً في المنطقة والاحتمال الحقيقي لجرّ سورية إلى صدام عسكري شامل من قبل إسرائيل، فإن

واشنطن وأتباعها ماضون في سياستهم التدميرية واللاإنسانية تجاه دمشق. لم تتغير تلك السياسة حتى مع الارتفاع الحاد في عدد اللاجئين الفارين من العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان، وهو ما يخلق بحد ذاته تحديات هائلة لجيرانها.

ووفقاً للبيانات التي سمعناها اليوم، فإن أكثر من 400 000 لبناني وسوري دخلوا إلى الجمهورية العربية السورية في الأسابيع الأخيرة – حوالي 60 في المائة منهم أطفال و 1 500 من ذوي الاحتياجات الخاصة وأكثر من 3 000 منهم من النساء الحوامل. جميعهم يصلون إلى سورية وهم في كرب جسدي ونفسي شديد وبحاجة إلى مساعدة عاجلة. ونلاحظ أنه حتى في مواجهة أقسى التدابير القسرية الانفرادية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي – وهي تدابير تلحق عقاباً جماعياً يومياً بالسوريين العاديين – فإن الحكومة السورية والمجتمعات المحلية تبذل قصارى جهدها وتعطي أحسن ما عندها لتلبية الاحتياجات الأساسية للوافدين الجدد.

ووفقاً لمعلوماتنا في المناطق المتاخمة للبنان، تم إنشاء 20 مركز إيواء مؤقت، كما يتم إيواء الناس في الفنادق، ومعظمها مجاناً، وفي منازل خاصة. كما تُبذل الجهود لإرسال الأطفال إلى المدارس. وينتهي المطاف بأغلب النازحين في دمشق والمناطق المحيطة بها. وقد ذكر المبعوث الخاص بيدرسن ومديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووسورنو هذه الحقائق اليوم، ونحن ممتنون لهما على ذلك. ولكننا نستغرب أشد الاستغراب من عدم ورود أي ذكر لها في وثائق الأمم المتحدة، ولا حتى ذكر أن السلطات السورية تلبي كل احتياجات المنظمات الدولية واللاجئين. كما أنها توفر إجراءات مبسطة للدخول إلى البلد، وتساعد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على العمل دون عوائق على المعابر الحدودية وتوفير الغذاء للمحتاجين. يجب أن تقدم الأمم المتحدة تقييماً موضوعياً للجهود التي تبذلها السلطات السورية. لقد حان الوقت للتوقف عن مجاراة الدول الغربية التي منعت الأمين العام لسبع سنوات متتالية من النأي بنفسه علنا عن وثيقة الأمانة العامة الداخلية التي نشرت في عام 2017 بعنوان "معايير ومبادئ المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في سورية" والتي تتماشى مع سياسة المانحين الغربيين المناهضة لدمشق وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 182/46، بشأن الأنشطة الإنسانية. لن أذكر حتى ما يسمى بأصدقاء سورية المزعومين – البلدان الغربية الجالسة هنا في هذه القاعة. إنهم يفضلون التحدث عن الأهوال التي سيواجهها السوريون العائدون من لبنان من وجهة نظرهم. ويتعين على الأمين العام والموظفين الآن أن يكونوا أكثر حسماً وحزماً، وأن يصروا على أن يتوقف المانحون عن تسييس المساعدات للسوريين.

بالمناسبة، لقد نما إلى علمنا أن وكالات الأمم المتحدة تعمل حالياً على شيء يشار إليه باسم "خطة التعافي المبكر لسورية"، ونود أن نعرف مسبقاً ما هي الخطة. أعتقد أن دمشق ستشعر بالشيء نفسه. ونصرّ على أن النقطة الأولى من تلك الخطة تستلزم رفض جميع الشروط المسبقة ذات الدوافع السياسية لإطلاق مشاريع التنمية في ذلك البلد.

وبغض النظر عما إذا كانت قيادة الأمم المتحدة ستستجمع ما يكفي من الشجاعة للقيام بواجبها تجاه سورية بنزاهة ومنع تسييس الجهود الإنسانية الداعمة لشعبها، فإننا على قناعة مع ذلك بأن الهيئات الإنسانية ملزمة بإظهار التضامن ومساعدة السلطات السورية على استضافة اللاجئين وتوفير الغذاء والرعاية الصحية والسكن لهم؛ وإلا فإن كل العبارات البليغة والنداءات الإنسانية والتضامن لا قيمة لها. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها البلدان المهتمة بالأمر لجمع المساعدات وإرسالها إلى المحتاجين. فقد أرسلت إيران وباكستان، على سبيل المثال، إمدادات إنسانية. وقام مركز المصالحة بين الأطراف المتصارعة التابع لوزارة الدفاع في الاتحاد الروسي بتوزيع طرود غذائية. بالإضافة إلى ذلك، في 13 تشرين الأول/أكتوبر، وصلت إلى دمشق طائرة مستأجرة من موسكو محملة بالمواد الغذائية والمعدات الطبية التي جمعتها الجالية السورية في فنزويلا.

نرى أن دوامة العنف في الشرق الأوسط، التي تتصاعد يوماً بعد يوم، تؤدي إلى تفاقم الوضع في سورية، مما ينطوي على خطر انجرارها إلى المواجهة الآخذة في الاتساع. على خلفية القصف الجوي

والغزو البري للجيش الإسرائيلي للبنان، يتزايد باطراد عدد الغارات الجوية الإسرائيلية العشوائية على الأراضي السورية، بما في ذلك على دمشق واللاذقية. ووفقاً للمركز السوري لرصد حقوق الإنسان، فقد تم تنفيذ 119 هجوماً منذ بداية عام 2024، منها 97 هجوماً بالطائرات و 22 هجوماً بالمدفعية.

وتؤدي هذه الهجمات كل يوم تقريبًا إلى مقتل مدنيين. وقبل إحاطة اليوم بقليل، قُتل شخصان في غارة أخرى على حي المزة في العاصمة. إن مثل هذه الأعمال التي تنتهك سيادة سورية وغيرها من الدول العربية المجاورة، إضافة إلى عدم وجود أي رد فعل مناسب من قيادة الأمم المتحدة، تجعلنا نشعر بخيبة أمل كبيرة.

وإزاء هذه الخلفية، فإن أحد العوامل الرئيسية المزعزعة للاستقرار على الأرض كان – ولا يزال – الوجود العسكري غير الشرعي للولايات المتحدة شرق نهر الفرات وحول بلدة التنف في جنوب شرق الجمهورية العربية السورية. ويقوم مسلحون من مختلف الجماعات الإرهابية، بما في ذلك إرهابيو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بتجنيد وتدريب المسلحين في تلك المناطق، وكما هو معروف الآن، فإن ممثلي نظام كييف يتعاونون معهم بنشاط. ويتعاون المبعوثون الأوكرانيون على وجه الخصوص تعاونًا وثيقًا للغاية مع مقاتلي هيئة تحرير الشام الذين استقروا في إدلب ويتبادلون معهم مهاراتهم الإرهابية. وتتظاهر الولايات المتحدة وحلفاؤها بعدم ملاحظة ذلك، على الرغم من أنهم مصنفون دوليًا كإرهابيين.

إن مثل هذه المغازلة للإرهابيين من قبل زملائنا الغربيين في المجلس، وكذلك محاولاتهم استخدامهم لأغراضهم الجيوسياسية الخاصة، أمر يستحق أشد الإدانة. ومع ذلك، تواصل واشنطن احتلال مناطق شاسعة في شمال شرق سورية وسرقة موارد البلد الغنية بالنفط والغاز والموارد الزراعية بشكل علني. كما أنها تتسبب في مزيد من التدهور في الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلد وتحاول تنشيط المتطرفين سراً في سورية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد تضامننا مع المطالب المشروعة للسلطات السورية بسحب جميع الوحدات العسكرية المتواجدة بصورة غير قانونية في البلد منتهكة سيادته وسلامة أراضيه، والوقف الفوري للغارات الجوية ضد البلد التي تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي.

كما ندعو قيادة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة إلى العمل بطريقة منسقة لحشد التمويل لسورية، على الأقل ضمن المعايير التي تعهدت بها بالفعل حكومات مختلف البلدان لسورية. وحتى اليوم، بلغت نسبة تمويل نداء الأمم المتحدة الإنساني من أجل سورية 27 في المائة فقط، وهي نسبة منخفضة بشكل غير مقبول بالنسبة لبلد يواجه مثل هذه التحديات. تمتلك سورية إمكانات هائلة، وما لم تعرقل هذه الإمكانات ولم يتم نهب مواردها، سيتمكن البلد من الوقوف بثبات على قدميه. وعلى وجه الخصوص، من المشجع أن سورية تمكنت من الاحتفاظ بقدراتها البشرية العالية جدًا، حتى بعد 13 عامًا من المصاعب الشديدة والجهود عديمة الضمير لتقويض سيادتها وقيام دولتها. ليس من قبيل المصادفة أن جامعة دمشق أُدرجت مؤخراً في التصنيف الدولي لأفضل الجامعات في العالم. وندعو جميع أولئك الذين يسعون إلى التمسك حقا بالمبادئ الإنسانية العالمية، بدلاً من استخدامها كغطاء لألاعيبهم الجيوسياسية، إلى مد يد العون للسوريين في وقت حاجتهم والإسهام في مستقبل البلد.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائداً واحداً (مجموعة 3+1)، وهم سيراليون وغيانا وموزامبيق وبلدي الجزائر.

في البداية، يود أعضاء المجموعة أن يشكروا السيد بيدرسن والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما القيمتين. كما استمعنا باهتمام إلى ممثلتي المجتمع المدني. وترحب مجموعة 3+1 بمشاركة زملائنا من سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة. وأود أن أعرب، من خلال الممثل الدائم لتركيا، عن تعازينا القلبية لأسر ضحايا الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت اليوم في أنقرة. قلوبنا مع شعب تركيا في هذا الوقت العصيب، ونحن نتضامن معهم في مواجهة هذه المأساة.

نجتمع اليوم بينما يستمر الوضع في الشرق الأوسط في التدهور، حيث أصبح الطريق إلى حل قابل للتطبيق بعيد المنال ومعقداً بشكل

متزايد. لقد استمرت معاناة الشعب السوري لفترة طويلة جداً، ومن الضروري أن نعمل بجدية من أجل حلها. ويؤثر القتال في غزة ولبنان، إلى جانب تزايد عدم الاستقرار في الجولان السوري، تأثيراً عميقاً على سورية. وتشعر المجموعة بقلق بالغ من أن الوضع الأمني والإنساني الهش أصلاً يمكن أن يعيد سورية بسهولة إلى دوامة العنف – وهي نتيجة نسعى جميعاً إلى تجنبها. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالرسالة السورية المؤرخة 14 تشرين الأول/أكتوبر، والتي تفيد بما يلي:

”أصابت غارة جوية إسرائيلية من اتجاه شمال لبنان المنطقة الصناعية في ريف حمص، مما تسبب بأضرار مادية كبيرة في الممتلكات العامة والخاصة“.

وتعرب المجموعة عن بالغ قلقها إزاء التقارير الواردة عن أنشطة إزالة الألغام داخل منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وتدين جميع الانتهاكات لسيادة سورية. ونحن نكرر دعوتنا إلى وقف التصعيد ووقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وكذلك وقف إطلاق النار في المنطقة، ولا سيما في غزة ولبنان. وندعو جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة إلى أقصى درجات ضبط النفس، وإلى تجنيب السوريين المزيد من المواجهات العسكرية. إن الأحداث الأخيرة التي تم الإبلاغ عنها خلال الأسابيع القليلة الماضية، إلى جانب عودة ظهور التهديد الإرهابي في سورية، تذكرنا جميعاً بالحاجة الملحة إلى حل سياسي للأزمة – حل يضمن وحدة سورية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها. ويجب أن نضمن استمرار حماية وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان والحفاظ على اتفاقية فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية لعام 1974، والتي كانت حجر الزاوية للاستقرار الإقليمي لعقود.

وتؤكد المجموعة مجددا دعمها لعملية سياسية يملكها ويقودها السوريون، وهي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل، على النحو المنصوص عليه في القرار 2254 (2015). وفي هذا الصدد، نؤكد على الحاجة الملحة إلى انعقاد اللجنة الدستورية. وفي هذا السياق، نجدد دعمنا للمبعوث الخاص في مساعيه، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الانخراط معه بصورة بناءة لكسر الجمود الحالي في العملية السياسية.

وتعتقد مجموعة 3+1 أنه من خلال الحوار الشامل بين السوريين وبدعم من المجتمع الدولي، يمكن إيجاد حل مستدام.

ولطالما سلطت الإحاطات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الضوء على الوضع الإنساني المثير للقلق في سورية. ولم يتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية إلا بنسبة 27 في المائة فقط، في حين أن 70 في المائة من السكان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وقد تفاقم هذا الوضع المزري بسبب التدفق الأخير للسوريين العائدين إلى بلدهم. ووفقاً لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فرّ أكثر من 000 400 شخص من العنف في لبنان وعبروا عائدين إلى سورية. وستتطلب معالجة هذه الحالة الطارئة جهداً هائلاً ودعماً من المجتمع الدولي من أجل تعبئة موارد كبيرة. لم تكن سورية مستعدة لهذه الأزمة ولن تكون قادرة على إدارتها بمفردها. وتدعو المجموعة جميع الجهات المانحة إلى مساعدة سورية والمجتمع الإنساني في دعم العائدين السوريين واللاجئين اللبنانيين.

كما أننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تأثير الأزمة الإنسانية على الأطفال، لا سيما على تعليمهم وصحتهم العقلية، حيث أفادت التقارير أن ثلث الأطفال يعانون من الضائقة النفسية والاجتماعية. إن إعادة تأهيل النظام الصحي في سورية أمر بالغ الأهمية. وتتطلع المجموعة إلى إطلاق استراتيجية التعافي المبكر وترحب بالتركيز على الخدمات الصحية والتغذية في هذا الإطار.

وفي حين يجب ألا يغفل المجتمع الدولي عن حالة الطوارئ الإنسانية المستمرة، فإن مجموعة 3+1 تعتقد أن اتباع نهج إنمائي ضروري بنفس القدر. ولا يمكن لسورية الاعتماد على المساعدات الإنسانية إلى أجل غير مسمى؛ يجب تمكينها من مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك من خلال رفع العقوبات الأحادية الجانب.

وفي الختام، تؤمن المجموعة إيماناً راسخاً بأن حل الأزمة السورية لا يمكن إلا أن يكون سياسياً ويجب أن يقرره الشعب السوري نفسه. يجب على المجتمع الدولي، وهذا المجلس بالذات، مساعدة السوريين على إيجاد حل للنزاع الذي ابتلي به بلدهم لأكثر من 13 عاماً.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووسورنو على إحاطتيهما، وكذلك السيدة حاج إبراهيم والسيدة الجرباوي على إسهاماتهما القيمة.

وعلى خلفية التوترات المتصاعدة التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط الأوسع، هناك حاجة ماسة إلى المضي قدماً من أجل حل سياسي في سورية وخارجها. فإلى جانب الأعمال العدائية المكثفة في أجزاء من سورية، نشهد الآثار غير المباشرة للتصعيد الإقليمي، ولا سيما الحرب في غزة والأعمال العدائية الجارية في لبنان. وكما سمعنا اليوم من المبعوث الخاص، فإن كلاهما له تأثير مباشر على سورية. الوضع غير قابل للاستمرار، والحاجة إلى أقصى درجات ضبط النفس والهدوء بالغة الأهمية.

وتكرر سلوفينيا دعوتها العاجلة إلى وقف فوري للأعمال العدائية في لبنان، ووقف إطلاق النار في غزة ووقف التصعيد في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك في سورية، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015)، مع العمل على وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد.

إن الآثار المترتبة على التوترات الإقليمية على سورية والسوريين تنذر بالخطر. عشرات الآلاف من السوريين، وكثير منهم نزحوا عدة مرات، يفرون مرة أخرى للنجاة بحياتهم. من ناحية أخرى، يعبر مئات الآلاف من الأطفال والنساء والرجال إلى سورية سيراً على الأقدام وسط خوف وكرب شديدين. إنهم بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وتشير التقارير إلى أن 60 في المائة على الأقل من العابرين تقل أعمارهم عن 18 عامًا. من بينهم سوريون كانوا قد فروا بالفعل إلى لبنان بسبب النزاع في وطنهم الأم. وهم يواجهون الآن حالة من الرعب والعوز، مجبرين على أن يعيشوا كابوس النزوح مرة أخرى وعدم اليقين الذي يلفهم. يجب ألا نتوهم أن السوريين يتخذون قرارات طوعية ومستنيرة للعودة إلى سورية.

وتشعر سلوفينيا بالقلق بشكل خاص إزاء التقارير التي تفيد بأن عدداً من السوريين الذين عبروا من لبنان إلى سورية هرباً من الحرب قد تم اعتقالهم عند وصولهم. يوجد في سورية بالفعل أحد أكبر أعداد المحتجزين والمختطفين والمفقودين في العالم. وثمة ضرورة إنسانية واضحة أن يتم توضيح مصير ومكان وجود المفقودين في سورية.

وأزمة النزوح الحالية هذه تضيف عبئاً إضافياً على سورية والمستجيبين المحليين الذين لا يزالون في خضم أزمة إنسانية واسعة النطاق، حيث يحتاج حوالي 17 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد – وهو أعلى مستوى منذ أكثر من عقد من النزاع الذي ألحق أضراراً بالغة بالبنية التحتية المدنية الأساسية. وتؤكد سلوفينيا من جديد أيضاً أن سورية تحتاج إلى تدفقات مستدامة وفعالة ويمكن التنبؤ بها من المساعدات – بما في ذلك المساعدات عبر الحدود وعبر الخطوط – في جميع أنحاء البلد طالما دعت الحاجة. وتحتاج الجهات الفاعلة الإنسانية إلى قدر أكبر من القدرة على التنبؤ لتخطيط أنشطتها، ويجب أن تكون قادرة على القيام بعملها بأمان. ولا يمكن القيام بذلك إلا إذا امتثلت جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني.

ختاماً، وبما أن الوضع يزداد خطورة ولا يمكن التنبؤ به مع مرور كل يوم، فإننا نؤكد مجدداً دعمنا الكامل لجهود المبعوث الخاص، وندعو جميع الأطراف إلى التعاون بشكل جوهري وكامل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية دائمة في سورية. السلام يستحق بالتأكيد أكثر من أي انتصار سياسي أو عسكري. ويحتاج الشعب السوري إلى السلام ويستحقه بعد أن عانى أكثر من عقد من الحرب. ولن يكون السلام مستداماً إلا إذا كان شاملاً وعادلاً. لذلك يجدر بنا أن نكرر أن المساءلة والعدالة للضحايا شرط لا غنى عنه لتحقيق ذلك الهدف. ويجب محاسبة كل مسؤول عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات قانون حقوق الإنسان.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووسورنو على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. كما أشكر السيدة عبير حاج إبراهيم والسيدة سعاد الجرباوي على إحاطتيهما.

لقد كان للتصاعد السريع للأعمال العدائية في لبنان بين إسرائيل وحزب الله خلال الشهر الماضي أثره على سورية. إذ فرّ أكثر من 425 000 شخص من السوريين واللبنانيين عبر الحدود. وأوجد ذلك احتياجات إنسانية هائلة وتسبب في مزيد من التدهور في حالة أمنية هشة أصلاً. يجب على المجتمع الدولي التحرك لوقف اتساع الأزمة التي تزعزع استقرار الشرق الأوسط.

ومن أجل منع المزيد من التصعيد في النزاع في لبنان، تحث اليابان بقوة الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وبذل جهود مخلصة من أجل التوصل إلى تسوية دبلوماسية.

وفيما يتعلق بالمسار السياسي في سورية، تؤكد اليابان من جديد دعمها للمبعوث الخاص بيدرسن وانخراطه مع جميع الأطراف المعنية. ونشير أيضًا إلى اجتماعه في أواخر أيلول/سبتمبر مع وزير الخارجية السوري الجديد بسام الصباغ. ويتعين على المجتمع الدولي مواصلة دعم العملية السياسية التي يقودها ويملكها السوريون والتي أنشئت في القرار 2254 (2015) وجهود التيسير المكثفة التي يقودها المبعوث الخاص. ومن المؤسف أن اللجنة الدستورية لم تنعقد منذ أكثر من عامين. وتعرب اليابان عن أملها الوطيد في أن تجتمع تلك اللجنة في أقرب وقت ممكن.

وحتى قبل وصول الفارين من لبنان، كانت سورية تواجه واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم. حياة السوريين لم تشهد أي تحسن ملحوظ منذ سنوات. ويعاني أكثر من 70 في المائة منهم من العوز، ويفتقرون إلى البنية التحتية الحيوية ويعانون من ارتفاع التضخم والانكماش الاقتصادي الحاد. وتؤكد اليابان على ضرورة التنفيذ الفعال لجميع الطرائق المتاحة لإيصال المساعدات. ونحن نقدر الجهود المستمرة لتعزيز عمليات التسليم عبر الخطوط. وفي الوقت نفسه، فإن الدعم السلس عبر الحدود أمر بالغ الأهمية لتلبية احتياجات السكان في شمال غربي سورية.

ونؤكد على أهمية دعم جهود وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بتنسيق من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ومع ذلك، من المؤسف أن خطة الاستجابة الإنسانية لسورية لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل، حيث الفجوة التمويلية حالياً أكبر مما كانت عليه في هذا الوقت من العام الماضي. ومنذ عام 2012، قدمت اليابان مساعدات طارئة وإنسانية من خلال الأمم المتحدة والوكالات الأخرى بقيمة 35 بليون دولار. ونشجع الجهات المانحة على تقديم كل ما في وسعها من مساعدات لتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان. إضافة إلى ذلك، من الضروري الاستثمار في التعافي المبكر والقدرة على الصمود للمساعدة في إرساء أساس قوي لسورية مستقرة وأكثر أماناً.

واليابان تلتزم، من خلال المساعدات الإنسانية والمشاركة السياسية على حد سواء، بدعم الشعب السوري وتطلعاته إلى مستقبل أفضل.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): إنني ممتن للمعلومات التي قدمها السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ وممثلي المجتمع المدني. كما أرحب بحضور الممثلين الدائمين لسورية وإيران وتركيا.

وتقدر إكوادور الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لبناء الثقة وتجديد الإرادة السياسية للأطراف المعنية من أجل تنشيط حوار تعددي وموضوعي وفقاً للقرار 2254 (2015).

إن تصاعد العنف وعدم الاستقرار في المنطقة له تأثير مباشر على الأمن في سورية ويشكل تهديداً للسلام والأمن في المنطقة. ومن الملح تنفيذ عمل دبلوماسي منسق لتحقيق وقف فوري للأعمال العدائية في لبنان وغزة، وكذلك للحد من انتشار الإرهاب والتطرف العنيف على الأراضي السورية. وينضم وفدي إلى دعوة المجتمع الدولي إلى ضبط النفس والاعتدال. يجب أن تسود الدبلوماسية من أجل السلام والاهتمام الحقيقي بآثار العنف على السكان المدنيين.

إن مبادرة فريق العمل الإنساني المعني بسورية لعقد اجتماع طارئ لتقييم البدائل للتخفيف من حدة الوضع الإنساني المتدهور جديرة بالثناء. تشهد المنطقة واحدة من أكثر أزمات النزوح حدة في السنوات الأخيرة. لقد تم تهجير المدنيين في لبنان وسورية، والكثير منهم من النساء والأطفال، قسراً بسبب النزاع. إن تعبئة الأموال لتلبية الاحتياجات

الإنسانية للنازحين العابرين وفي الملاجئ أمر حيوي لتلبية الاحتياجات الخاصة للقصر غير المصحوبين بذويهم والحد من تعرضهم لأشكال أخرى من العنف، مثل العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال، من بين أمور أخرى.

ويشجع وفدي المبعوث الخاص بيدرسن على استكشاف أي بديل يمكن أن يساعد في التغلب على المأزق في المفاوضات السياسية وإعادة عقد اجتماعات اللجنة الدستورية، مع مراعاة المشاركة الهادفة والآمنة للمرأة. ولا تؤدي إطالة أمد التأخير في هذه المحادثات إلا إلى تهيئة جو من اليأس والخذلان.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجدداً على أن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة في سورية هو الحل السياسي. ويجب ألا يدخر أي جهد من أجل إغاثة السكان المدنيين وإفساح المجال للسلام والمصالحة الوطنية.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما. كما أود أن أشكر السيدة حاج إبراهيم والسيدة الجرباوي على رؤيتهما القيّمة بشأن الوضع الإنساني والسياسي في سورية.

أود أن أوضح ثلاث نقاط اليوم.

أولاً، كان للنزاع في لبنان تأثير مدمر على المدنيين، بمن فيهم السوريون الذين لجأوا إلى لبنان هرباً من نظام الأسد. مئات الآلاف من السوريين واللبنانيين والفلسطينيين يفرون الآن إلى سورية، حيث سيواجهون المزيد من النزاع بشكل مأساوي. ومع ذلك، دعني أكون واضحًا: إن حركة الناس هذه لا تعني أن الأسد قد استوفى الشروط اللازمة لتسهيل العودة الآمنة للسوريين – وهو أمر طالما دعونا إليه نحن والمجتمع الدولي. لا تزال سورية غير آمنة للعودة الطوعية والآمنة والكريمة. وللأسف، فإن الدافع وراء هؤلاء الفارين هو اليأس وليس الوعد بوطن آمن. ونحث السلطات السورية على حماية حقوق وسلامة هؤلاء المدنيين النازحين. وفي حين أن زيادة قدرة مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مراقبة الحدود أمر نرحب به، إلا أنه من الضروري أن تتاح للأمم المتحدة إمكانية الوصول الكامل لمواصلة ذلك الرصد في جميع أنحاء البلد.

ثانياً، كما سمعنا من مقدمي الإحاطات، فإن الحالة الإنسانية في سورية، حيث بلغ عدد المحتاجين رقماً قياسياً بلغ 16,7 مليون شخص، نهدد بالتدهور أكثر مع تضاؤل الموارد. ولا يمكننا السماح بانهيار الخدمات الأساسية. هناك حاجة ماسة إلى استجابة منسقة في جميع أنحاء سورية، بناء على الهياكل الإنسانية القائمة، للاستجابة لتلك الاحتياجات. ومن جانبنا، قامت المملكة المتحدة بتعبئة البرمجة والتمويل استجابةً لأزمة النزوح في سورية، حيث خصصت أكثر من 3,8 مليون دولار. ومع استمرار تزايد الاحتياجات، من الضروري أن تتمكن المنظمات الإنسانية من تقديم المساعدات المنقذة للحياة دون تدخل أو تقييد.

ثالثاً، نشعر بالقلق إزاء تزايد أعمال العنف والخسائر في صفوف المدنيين في جميع أنحاء سورية في الأسابيع الأخيرة. وهذا يشمل شمال غرب سورية، حيث أدت الهجمات التي شنها نظام الأسد وداعمه الروسي إلى نزوح آلاف السوريين وسقوط ضحايا من المدنيين. وقد تم شن غارات جوية بالقرب من مخيمات النازحين، مما أدى إلى توقف المدارس والخدمات الصحية والتأثير على مرافق توزيع المياه – كل ذلك في منطقة تعاني أصلاً من احتياجات إنسانية هائلة.

إن التصعيد في جميع أنحاء المنطقة هو تذكير واقعي بالثمن الباهظ الذي يدفعه المدنيون جراء استمرار النزاع والعنف. والحل في سورية واضح، وأكرر دعوتنا لنظام الأسد وجميع أطراف النزاع في سورية للانخراط بشكل جدي في العملية السياسية بما يتماشى مع القرار 2254 (2015).

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما.

كما أشكر السيدة حاج إبراهيم والسيدة الجرباوي لإطلاعنا اليوم على تجاربهما.

تتجلى عواقب استمرار عدم الاستقرار في المنطقة، وأبرزها الحرب بين إسرائيل وحماس في غزة، والعمليات العسكرية الجارية في لبنان. لقد شهدنا في الأسبوع الماضي غارات جوية استهدفت دمشق واللاذقية. وقد أدى القصف في شمال غرب سورية من قبل طائرات

روسية والقصف من قبل الجيش السوري إلى سقوط ضحايا من المدنيين وتضرر مدارس ونزوح قسري لمئات العائلات. وأدت الضربات الجوية الإسرائيلية في لبنان إلى نزوح قرابة 300 ألف شخص، مما أجبر اللاجئين السوريين والمدنيين اللبنانيين على حد سواء على البحث عن مأوى في سورية التي مزقتها الحرب. المدنيون يتحملون بالفعل العبء الأكبر ويدفعون الثمن الأفدح. إن وقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط في غزة ولبنان أمرٌ ملحّ، بما في ذلك لمنع وقوع كارثة من شأنها أن تبتلع المنطقة بأسرها.

لقد كانت الخسائر الإنسانية للأزمة في سورية أصلاً مذهلة قبل هذه التصعيدات الأخيرة. إن أكثر من 70 في المائة من سكان سورية بحاجة ماسة إلى المساعدة. وقد تضاعفت أزمة سوء التغذية ثلاث مرات خلال خمس سنوات، وتضاعفت تكاليف المعيشة وأصبح 3,1 مليون شخص يواجهون الآن انعداماً حاداً للأمن الغذائي. وهذه ليست مجرد أرقام؛ بل هي تعكس المعاناة اليومية للملايين. وتثني مالطة على العمل الدؤوب الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاؤه في المجال الإنساني الذين يصلون إلى أكثر من 4 ملايين سوري شهرياً رغم كل الصعاب. تُعتبر الأمم المتحدة وشركاؤها شريان حياة بالغ الأهمية للفئات الأكثر ضعفاً في جميع أنحاء البلد. كما تثلج صدورنا حملة الأمم المتحدة للتطعيم التعويضي وتوسيع نطاق جهود التطعيم لفصل الشتاء، وكلاهما سيوفران الإغاثة التي تشتد الحاجة إليها في الأشهر المقبلة.

ويظل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق أمراً ضروريًا. فيجب أن تظل أكثر الطرق المباشرة للمساعدة عبر الحدود وعبر الخطوط مفتوحة. وطالما أن الاحتياجات الإنسانية مستمرة فيجب أن تظل طرق الوصول مفتوحة، وذلك لضمان وصول المساعدة إلى جميع المحتاجين. إلا أنه لا يمكننا تجاهل الفجوة الإنسانية الأكبر في سورية. إن الافتقار إلى الموارد الكافية، لا للمساعدة في حالات الطوارئ وحسب لكن أيضًا للإنعاش المبكر وسبل العيش وبناء القدرة على الصمود، يظل مصدر قلق كبير.

إن لدى المجلس ولاية ومسؤولية واضحتين. فيجب أن نضمن التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015). يجب أن تنتهي الآن العوائق المشؤومة التي تضعها جميع أطراف النزاع في سورية. ويجب على دمشق والمعارضة السورية التحرك والانخراط الآن. ويبقى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد ضرورة ملحة. يجب على جميع الأطراف الالتزام بالمضي قدماً في عمل اللجنة الدستورية المستأنفة والمشاركة بجدية في المساعي الحميدة للمبعوث الخاص. فقط من خلال الحوار الحقيقي يمكننا البدء في بناء السلام العادل والدائم الذي تستحقه البلد. وفي هذا الصدد، تكرر مالطة تأكيد دعمها للمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية وتحث على تنفيذ ولايتها بطريقة تراعي المنظور الجنساني وتركز على الناجين.

بعد 14 عاماً من الحرب، أصبح مستقبل سورية معلقاً بخيط رفيع. فاقتصادها وأمنها ومجتمعها في حالة خراب، وقد فرّ الملايين منها، خائفين من العودة إليها. إن الحروب الحالية التي تدور رحاها في الشرق الأوسط تهدد بانهيار سورية بالكامل. وتقع المسؤولية على عاتق المجلس وأولئك الذين لديهم نفوذ على الأطراف لضمان حماية المدنيين في سورية من العواقب المدمرة للحرب الإقليمية الشاملة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد بيدرسن والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما، وكذلك السيدة حاج إبراهيم والسيدة الجرباوي على مشاطرة تجاربهما. كما أتقدم بالتعازي إلى الممثل الدائم لتركيا في ضوء الهجوم الإرهابي الذي وقع في أنقرة اليوم.

هناك خطر أن تبتلع الأزمات في غزة ولبنان المنطقة بأكملها وأن تمتد إلى سورية. فيجب تفادي ذلك بأي ثمن. ويجب على جميع الجهات الفاعلة المعنية التحلي بضبط النفس والعمل على وقف التصعيد. سيكون السكان المدنيون أول من يعاني من فتح جبهة جديدة في النزاع. وتضاف هذه التوترات الإقليمية إلى الأعمال العدائية المستمرة في سورية، والتي تعاني أيضاً من عودة نشاط تنظيم داعش وتزايد تهريب الكبتاغون واستمرار عنف النظام السوري وداعميه ضد الشعب السوري. ومن الأمثلة على ذلك القصف الروسي على إدلب في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر، والذي أسفر عن مقتل 10 أشخاص.

وفي وقت يشهد فيه الشرق الأوسط أزمة حادة، لا يزال بدء عملية سياسية ذات مصداقية تلبي تطلعات السوريين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم. ونحن مستعدون، رهناً بإحراز تقدم ملموس ويمكن التحقق منه في العملية السياسية، للبدء في رفع الجزاءات والنظر في تمويل إعادة الإعمار. وفي الوقت الحالي، نؤكد مجددًا ثقتنا في السيد بيدرسن لتنفيذ جميع جوانب القرار 2254 (2015).

لقد فرّ أكثر من 000 400 سوري ولبناني من العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان إلى سورية. يجب أن نساعدهم، وكذلك النازحين في لبنان واللاجئين السوريين الذين لا يزالون هناك. يجب أن نواصل الضغط على النظام السوري لإزالة العقبات الأمنية والسياسية التي تعيق عودة اللاجئين. وما فتئت فرنسا تعمل على تحقيق هذه الغاية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائنا.

إن الوضع الإنساني مستمر في التدهور في جميع أنحاء سورية، حيث يعيش 70 في المائة من السكان في حالات الطوارئ. الأعمال العدائية المستمرة وخطر التصعيد في المنطقة تزيد من الاحتياجات الإنسانية على خلفية نقص التمويل. ونشعر بالقلق إزاء العواقب طويلة الأمد التي خلفتها 13 عاماً من النزاع على السكان المدنيين، وخاصة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والاضطرابات النفسية. ندعو جميع الدول إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة حالة الطوارئ.

وتُذكّر فرنسا بأن القانون الدولي الإنساني مُلزم لجميع الجهات الفاعلة في كل مكان في سورية. ونؤكد مجددًا على الأهمية الحيوية لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، وهو ما يمكننا من إيصال المساعدات إلى 2,4 مليون شخص، لا سيما في الشمال الغربي. يجب أن تستمر جهود إيصال المساعدات عبر الخطوط الأمامية. وندعو النظام السوري إلى تمديد فتح معابر باب الهوى وباب السلام والراعي إلى أجل غير مسمى، والذي ينتهي في 13 تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما. وقد استمعت أيضاً بعناية إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني. وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولاً، مع طول أمد النزاع في غزة وتدهور الوضع بين لبنان وإسرائيل، يجب على المجتمع الدولي العمل معاً لمنع امتداد النزاع إلى سورية. تدين الصين بشدة الضربات الجوية الإسرائيلية المتكررة في سورية وتدعو إسرائيل إلى وقف هذه الهجمات على الفور. إننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الاحترام الجاد لسيادة سورية وأمنها وسلامة أراضيها وإلى بذل جهود ملموسة للحفاظ على الاستقرار في دول المنطقة، بما فيها سورية. ويتعين على القوات الأجنبية إنهاء وجودها العسكري غير القانوني في سورية.

ثانيًا، تفيد التقارير بأن هيئة تحرير الشام وداعش وغيرهما من القوى الإرهابية قد كثفت أنشطتها مؤخراً في سورية. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء ذلك. تدعم الصين بقوة الحكومة السورية في اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب. وندعو المجتمع الدولي إلى الالتزام بالقانون الدولي وقرارات المجلس واعتماد معايير موحدة والعمل معاً بنهج عدم التسامح مطلقاً في مكافحة القوى الإرهابية في سورية ومنعها من استغلال الوضع الحالي وإضافة المزيد من عوامل زعزعة الاستقرار إلى الوضع المتفجر أصلاً.

ثالثاً، ونتيجة للوضع الأخير بين لبنان وإسرائيل، حدث تدفق هائل للاجئين إلى سورية. وتشيد الصين بالحكومة السورية على الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها لاستضافة اللاجئين. ونرحب بإصدار مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين نداء إنساني طارئ، ونأمل أن نرى تآزراً من المجتمع الدولي في معالجة الوضع بشكل مشترك. وأود أن أشدد على أن تحسين قدرة سورية على الصمود الاقتصادي والاجتماعي سيساعد بشكل أساسي على تحسين الوضع الإنساني في البلد. إننا نتطلع إلى الإطلاق المرتقب لاستراتيجية الأمم المتحدة للتعافي المبكر لسورية، وذلك بهدف دعم مشاريع التعافي المبكر في جميع أنحاء البلد. إن الجزاءات الأحادية الجانب تعيق بشكل خطير الجهود المبذولة لتحسين الوضع الإنساني في سورية وينبغي رفعها فوراً.

في الختام، أود أن أكرر أن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد لحل القضية السورية. وترحب الصين بالحوار والمشاورات بين جميع

الأطراف في سورية من أجل تعزيز الثقة المتبادلة. ونحن نؤيد استمرار المبعوث الخاص بيدرسن في العمل مع جميع الأطراف في إطار مبدأ القيادة السورية والملكية السورية.

ونأمل أن تكون آليات الحوار القائمة مكملة لبعضها البعض وأن تشكل أوجه تآزر، على أساس التواصل والتشاور الكاملين مع الحكومة السورية، وأن تيسر التوصل إلى تسوية سياسية.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما اليوم. كما يود وفد بلدي أن يشيد بالجهود النبيلة التي يبذلها المجتمع المدني لإحلال السلام في سورية والمنطقة.

ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن خالص تعازينا للضحايا وعائلاتهم الذين تضرروا من الأعمال الإرهابية المأساوية التي وقعت في أنقرة اليوم. نحن نقف بحزم مع شعب تركيا في هذا الوقت العصيب.

يتدهور الوضع الأمني في سورية بشكل سريع مع التصعيد الإقليمي الذي يجر البلد إلى مزيد من النزاع، ومع الزيادة الحادة في الضربات الجوية في جميع أنحاء سورية وفرار مئات الآلاف من اللاجئين السوريين في لبنان إلى سورية مرة أخرى للنجاة بحياتهم. وأود في هذا السياق أن أتطرق إلى النقاط التالية.

أولاً، يجب على جميع الأطراف في المنطقة إعطاء الأولوية لوقف التصعيد بأي ثمن. يشعر وفد بلدي بقلق بالغ إزاء الارتفاع الكبير في عدد الغارات الجوية على جبهات متعددة، بما في ذلك في شمال غربي سورية والمناطق القريبة من دمشق، والتي تنفذها قوى إقليمية. إن استغلال الوضع الحالي، على الرغم من أنه يبدو مفيدًا، لن يؤدي إلا إلى زيادة زعزعة الاستقرار في سورية والمنطقة بأسرها، ولن يخدم مصالح أحد على المدى الطويل. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة، نحث جميع الأطراف على إعادة الالتزام بالعملية السياسية بموجب القرار 2254 (2015)، الذي لا يزال المسار الوحيد المتفق عليه للمضي قدمًا.

ثانياً، يجب ضمان العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً في جميع الأوقات. إن التدفق الأخير للعائدين إلى سورية لا يعني أنه قد تم حل التحديات الأمنية والقانونية الأساسية التي تحول دون عودتهم. بل هو مثال على مدى التقلبات التي أصبحت عليها المنطقة، حيث يُنظر إلى سورية الآن على أنها أقل خطورة من لبنان المجاور، الذي طالما كان ملجأً للسوريين. ونعرب في هذا الصدد عن قلقنا إزاء مرسوم العفو الذي أصدرته الحكومة السورية في أيلول/سبتمبر 2024. ففي حين يُزعم أنه يوفر عفوًا "عامًا" إلا أن قيوده تترك العديد من العائدين عرضة للشكوك القانونية والملاحقة القضائية المحتملة أو التجنيد الإجباري. نحث السلطات السورية على وقف أي ملاحقات قضائية أو تجنيد قسري للاجئين لأي سبب من الأسباب. كما نشير إلى إعلان الحكومة السورية المكون من ثماني نقاط الذي أصدرته خلال اجتماع اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشرين الأول/أكتوبر 2023. تشير التقارير إلى أن عملية الدخول الأخيرة قد تم تسهيلها بما يتماشى مع ذلك الإعلان، مما يسمح للاجئين بدخول البلد بسهولة أكبر، وهو ما نعتبره تطوراً إيجابياً.

ثالثاً، الوضع الإنساني المتردي الذي تفاقم بسبب تداعيات الأزمة اللبنانية يتطلب اهتماماً دولياً عاجلاً. إن تدفقات اللاجئين إلى المناطق التي لا تصلها مساعدات كافية تؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عالمية فورية لتجنب المزيد من الكوارث. وكما تعهدت جمهورية كوريا في مؤتمر بروكسل بشأن سورية في أيار/مايو من هذا العام، فإنها تلتزم بمعالجة الأزمة السورية، حيث قدمت ما مجموعه 26 مليون دولار أمريكي لسورية والبلدان المجاورة لها، بما في ذلك لبنان. وستواصل كوريا القيام بدورها. إننا نثني على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الشريكة لهما في تقديم المساعدة البالغة الأهمية للاجئين والعائدين، لا سيما في المعابر الحدودية والملاجئ والمجتمعات المضيفة. إن عملها لا غنى عنه، ومع استمرار تفاقم الأزمة ستحتاج إلى دعم مستمر لتلبية الاحتياجات المتزايدة على الأرض. إننا ندعو الحكومة السورية إلى السماح باستمرار وصول المساعدات الإنسانية عبر معبري باب السلام والراعي، دون

تواريخ انتهاء الصلاحية، حيث أن هذين المعبرين ضروريان لإيصال المساعدات إلى الفئات الأكثر ضعفاً ويجب عدم تعطيلهما.

وفي الختام، نحث جميع الأطراف على وقف الأعمال العدائية بشكل عاجل، وإعطاء الأولوية لسلامة وكرامة اللاجئين، وإعادة الالتزام بحل سياسي يضمن سلاماً دائماً في سورية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

كما فعل زملائي، أود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إديم ووسورنو، على إحاطتيهما وعلى التزامهما القوي. كما أتقدم بجزيل الشكر للسيدة عبير حاج إبراهيم والسيدة سعاد الجرباوي على قبولهما دعوة سويسرا لمشاطرة آرائهما مع مجلس الأمن، والتي تستند إلى تجربة المجتمع المدني السوري منذ بداية النزاع.

يقدم المجتمع المدني في سورية مساهمة بالغة الأهمية في إيصال المساعدات الإنسانية والسعي لتحقيق السلام الدائم والمصالحة في جميع أنحاء البلد. ومن المهم في هذا الصدد تسليط الضوء على دور المرأة السورية التي لا تزال ملتزمة بعملية سياسية شاملة للجميع تقودها سورية تحت رعاية الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص وفقاً للقرار 2254 (2015). تعمل النساء السوريات بشكل حثيث وبمبادرة منهن أو من خلال منصات مثل غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري النسائي، تحت رعاية مكتب المبعوث الخاص، وذلك من أجل تضميد الجراح وإعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي مزقه عقد من النزاع. والعمل على تقديم إجابات لأقارب الأشخاص الذين فُقدوا نتيجة للنزاع هو جزء لا يتجزأ من تلك الجهود. للسوريين الحق في معرفة ما حدث لأقاربهم المفقودين.

ولذلك تشجع سويسرا المجتمع المدني، وكذلك جميع الدول المعنية، على التعاون مع المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين، التي تتسم ولايتها بطابع إنساني بحت. ونرحب بالتعيين الوشيك لشخص ما لرئاسة هذه المؤسسة التي تتخذ من جنيف مقراً لها، ونأمل أن تعمل قريباً بكامل طاقتها.

إن احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، أمر أساسي إذا أردنا وقف دوامة العنف التي شهدناها في الأسابيع الأخيرة، والتي هي أمر يثير قلقنا البالغ. وتدعو سويسرا جميع الجهات الفاعلة التي لها تأثير على أطراف النزاع إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والالتزام بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء الأراضي السورية، وفقًا للقرار 2254 (2015). لا يمكننا أن نكررها بما فيه الكفاية: يجب حماية السكان المدنيين والبنية التحتية وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

يجب علينا أن نمنع بأي ثمن امتداد النزاع في الشرق الأوسط ولبنان المجاور إلى سورية. ولتحقيق هذه الغاية، نؤكد أيضاً على أهمية الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة ولبنان، نظراً لمؤشرات التصعيد المقلقة في المنطقة، لا سيما من الناحية الإنسانية. وهذا هو الحال بشكل خاص في لبنان، حيث تسببت الأزمة بالفعل في فرار أكثر من 425 ألف شخص إلى سورية في أقل من شهر. وقد لجأ معظمهم، وأغلبهم من النساء والأطفال، إلى أقاربهم أو إلى المجتمعات المضيفة. هؤلاء الناس في حالة ضعف شديد ولديهم احتياجات هائلة وعاجلة. تتعرض النساء، ولا سيما العازبات، لخطر متزايد من العنف الجنساني. وفي ضوء هذا الوضع، ترحب سويسرا بالتحرك السريع الذي قامت به الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. ونحن نشجعها على مواصلة التنسيق السليم.

وكما أشارت السيدة الجرباوي، التدفق الهائل للأشخاص من لبنان يشكل ضغطًا على الاستجابة للأزمة الإنسانية في سورية نفسها، التي يحتاج فيها أصلا أكثر من 16 مليون شخص إلى المساعدة. وللتعامل مع حجم هذا الوضع، فإن جميع أشكال إيصال المساعدات، بما في ذلك المساعدات عبر الحدود والمساعدات التي يتم إيصالها عبر الخطوط الأمامية، تبقى أمراً بالغ الأهمية. كما أن زيادة القدرة على التنبؤ أمر ضروري. ولن يكون ذلك ممكنًا إلا إذا تم تكييف التمويل

لتلبية الاحتياجات. ولهذا السبب أعلنت الحكومة السويسرية قبل أيام قليلة عن عزمها تخصيص مبلغ 7 ملايين فرنك سويسري إضافي من المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجات السكان في لبنان وسورية.

ويجب ألا تصرف الاضطرابات في المنطقة انتباهنا عن الوضع في سورية. ويتعين على المجلس أن يواصل مساعيه وأن يؤكد من جديد أهمية التوصل إلى حل سياسي وفقا للقرار 2254 (2015). وستظل سويسرا ملتزمة بهذه الغاية.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): تعاني منطقتنا، منذ ما يزيد عن سبعة عقود، من الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان، والاعتداءات الوحشية والجرائم الممنهجة التي دأبت سلطات الاحتلال على ارتكابها. كما تعاني منطقتنا أيضاً من السياسات العدائية التي تتبعها دول غربية داعمة لإسرائيل على حساب أمن واستقرار دولنا، وحياة ورفاه شعوبنا. لا بد من الإشارة هنا إلى أن التشخيص الصحيح هو الخطوة الأولى للتعامل مع أية مشكلة ومعالجتها. وبطبيعة الحال، فإن التشخيص الخاطئ والتعامي عن جوهر مشكلة ما يؤديان إلى مفاقمتها وإطالة أمدها وجعل حلها أكثر صعوبة.

إن الاحتلال الإسرائيلي، وسياسات الدول الداعمة له، هي السبب الأساسي لما تشهده منطقتنا من عدم استقرار؛ فسبعة عقود ونيف من الاحتلال قابلها عقد المئات من الاجتماعات وإطلاق المبادرات والمؤتمرات واتخاذ القرارات التي عجزت جميعها عن إيجاد الحلول التي تحتاج إليها المنطقة. السؤال الذي يُطرح: لماذا؟ لأن البعض في هذا المجلس وجه قصارى جهده، وما زال، لخدمة الاحتلال الإسرائيلي وإطالة أمده، وسخر إمكاناته للتغطية على المجازر وأعمال العدوان التي ترتكبها سلطات الاحتلال، لا بل أنه انخرط بشكل مباشر في استهداف الدول والشعوب التي تناضل لتحرير أراضيها المحتلة واستعادة حقوقها المشروعة المكرسة في القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والعمل على زعزعة استقرارها وتقويض منجزاتها ونهب ثرواتها ومعاقبة شعوبها.

إن الاحتلال الإسرائيلي يواصل الإبادة الجماعية في فلسطين، ويواصل عدوانه الآثم على لبنان، ويواصل اعتداءاته الهيستيرية المتكررة على سورية. وكلما اعتقد الرأي العام العالمي أنه شهد أعلى مستوى من الوحشية والهمجية، تفوقت سلطات الاحتلال على ذاتها وصعدت من اعتداءاتها الهمجية لاطمئنانها بأن في هذا المجلس دولة دائمة العضوية اختارت أن تقف على الجانب الخطأ من التاريخ، وأن تحول دون أي حراك جدي وحازم لوقف العدوان وإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة.

لقد مكّن دعم الإدارة الأمريكية اللامحدود ومتعدد الأشكال سلطات الاحتلال من تصعيد عدوانها، وزيادة وتيرة اعتداءاتها على أراضي بلادي سورية، والتي استهدفت خلال الأيام الماضية عدداً من الأبنية السكنية في العاصمة دمشق، وذهب ضحيتها مدنيون أبرياء، وروعت السكان الآمنين.

لقد وجه السيد وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية – بتاريخ 21 تشرين الأول/أكتوبر الجاري – رسالةً إلى الأمين العام للأمم المتحدة وضعه فيها بصورة الاعتداءات الإسرائيلية التي بلغ عددها 116 اعتداءً منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي استهدفت – بأحدث أنواع الأسلحة وأكثرها فتكاً – المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، والمرافق الإنتاجية والخدمية، والبنى التحتية، وحتى المقرات الدبلوماسية، والمعابر الحدودية التي يستخدمها يومياً آلاف القادمين من لبنان الشقيق. لقد أدت تلك الاعتداءات إلى ارتقاء أكثر من 100 شهيد وإلحاق خسائر مادية وأضرار كبيرة في الممتلكات الخاصة والعامة.

إن بلدي سورية، إذ تطالب مجلس الأمن بالتحرك الفوري واتخاذ إجراءات حازمة لوقف تلك الاعتداءات ومساءلة إسرائيل عنها وضمان عدم تكرارها، تشدد على حقها في الدفاع عن شعبها وأرضها بكل الوسائل التي يكفلها القانون الدولي.

تواصل الحكومة السورية بذل قصارى جهدها لاستقبال الأشقاء اللبنانيين والعائدين السوريين من لبنان، والذين قارب عددهم 000 500، وهي تقدم كافة الخدمات اللازمة لهم على الرغم من التحديات الجسيمة التي تواجهها سورية جراء الإرهاب، وأعمال العدوان، والوجود العسكري الأجنبي اللاشرعي ونهبه للثروات الوطنية، والإجراءات الانفرادية القسرية التي تمثل عقاباً جماعياً للسوريين.

لقد اتخذت الحكومة السورية كل الإجراءات اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية لجميع الوافدين إلى أراضيها من لبنانيين وسوريين ورعايا دول ثالثة، بدءاً من توفير التسهيلات اللازمة لدخولهم، وإقامة مراكز الاستجابة الإنسانية على المعابر الحدودية، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والوكالات الأممية، والهلال الأحمر العربي السوري، والجمعيات الأهلية والمجتمع المدني السوري، مروراً بتجهيز مراكز الإيواء لاستضافتهم فيها، إلى جانب ما وفره المواطنون السوريون من أماكن لاستضافة أشقائهم، وصولاً إلى توفير الرعاية الصحية والخدمات الطبية، وتقديم السلال الغذائية، والمساعدات الإنسانية، وخدمات النقل والاتصالات، وغيرها من الخدمات الأساسية.

لقد عاد مئات آلاف السوريين إلى وطنهم، وقامت الحكومة السورية بتسهيل دخولهم بغض النظر عن الطريقة التي غادروا فيها، وعما يمتلكونه من وثائق وثبوتيات رسمية، وقدمت لهم بالتعاون مع الشركاء – وفي مقدمتهم الجمعيات الأهلية – خدمات الدعم الصحي، والنفسي، والاجتماعي. كما تم تقديم آلاف الخدمات القانونية المجانية بهدف تصحيح الأوضاع القانونية للعائدين، والتعويض عن الوثائق المفقودة، وضمان تسجيل المعاملات وواقعات الأحوال المدنية، إضافةً إلى منح إعفاءات من الرسوم وغيرها من التسهيلات والخدمات.

إن تجاوز أعداد العائدين السوريين إلى وطنهم سورية مؤخراً 000 300 عائد يثبت بشكل لا لبس فيه زيف الادعاءات الغربية حول مسألة العودة، ويؤكد أن العائق الأساسي الذي يحد من معدلات العودة هو تراجع الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، والافتقار للخدمات الأساسية، وفي مقدمتها الكهرباء، وذلك جراء التدابير القسرية الانفرادية التي تستهدف السوريين كافةً، وتسييس العمل الإنساني، وحجب التمويل، والإحجام عن دعم الحلول المستدامة، وعن تعزيز مشاريع التعافي المبكر وسبل العيش، وعدم الوفاء بالتعهدات المعلنة؛ إذ لم يتجاوز مستوى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية حتى تاريخه 27 في المائة، وقد شارف العام على الانتهاء. فما بالكم بكل هذه العوامل، ثم تأتي قوات الاحتلال الأمريكي فوقها وتنهب النفط وتنهب القمح وتنهب الحبوب وتنهب ثروات السوريين.

لقد استقبلت سورية المفوض السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، الذي كان شاهداً على ما تبذله الحكومة السورية من جهود كبيرة للتعامل مع الأزمة الإنسانية المتفاقمة جراء العدوان الإسرائيلي على لبنان، والتسهيلات المقدمة للعائدين.

يرفض بلدي جملة وتفصيلاً المزاعم التي يحاول البعض الترويج لها حول العودة. ويتطلع إلى استجابة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للنداءات التي أطلقها ممثلو المنظمة ووكالاتها لدعم جهودنا المشتركة في إطار الاستجابة الإنسانية. إننا نتوجه بالشكر للدول التي أرسلت مساعدات إلى سورية.

أما بالنسبة لما قاله ممثل الإدارة الأميركية قبل قليل بشأن قلقه إزاء السوريين في لبنان والعائدين، فالحل متاح لو كانت إدارته صادقة، وهي ليست كذلك. ويتمثل الحل في وقف الإدارة الأمريكية انخراطها في قتل المدنيين في فلسطين ولبنان وسورية، ووقف تسليح آلة القتل الإسرائيلية، وأن تمكن مجلس الأمن من النهوض بمسؤوليته في حفظ السلم والأمن في المنطقة. كان عليها إنهاء وجودها غير الشرعي لو كانت حريصة على السوريين ووقف العقوبات التي تعاقبهم بشكل جماعي ووقف نهب ثرواتهم الوطنية. لكن وبطبيعة الحال، فإن مسائل حقوق الإنسان والقانون الدولي ليست سوى أوراق للتلاعب السياسي لأغراض التلاعب السياسي والضغط والابتزاز بيد الإدارة الأمريكية لاستهداف دول بعينها.

وقد رأينا كيف كممت أفواه الطلاب وأساتذة الجامعات الأمريكية عندما تظاهروا سلمياً للمطالبة بوقف الإبادة في فلسطين ووقف جرائم

الاحتلال الإسرائيلي، والمطالبة بإعلاء القانون الدولي الذي يدرسونه في جامعاتهم. إننا نشهد يومياً كيف يتنافس ممثلو الإدارة الأمريكية في هذا المجلس وخارجه في الدفاع عن الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل وعن أبشع الجرائم وقصف البنى التحتية المدنية والمنازل والمدنيين الآمنين وكل الجرائم الفظيعة. وبالتالي، فإن ما يقوله لن يخدع أحداً.

إن الإرهاب الذي تواجهه سورية كان ولا يزال شكلاً من أشكال العدوان الإسرائيلي عليها وامتداداً للإرهاب الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني من قبل سلطات الاحتلال وعصابات المستوطنين. وفي تناغم معهود وليس بجديد، فقد واكب العدوان الإسرائيلي على بلدي ازدياد ملحوظ في جرائم واعتداءات التنظيمات الإرهابية المتواجدة في شمال غربي سورية والمدرجة في قوائم مجلس الأمن وما يرتبط بها من كيانات وجماعات. وقد طالت تلك الاعتداءات المناطق الآمنة المجاورة.

إن بلدي سورية يشدد على حقه وواجبه في القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه. وتحمّل سورية الإدارة الأمريكية وحلفاءها المسؤولية الكاملة عن الاستثمار في الإرهاب وتوظيفه أداة لخدمة مصالحها ومصالح كيان الاحتلال الإسرائيلي، والمسؤولية عن جرائم التنظيمات الإرهابية بحق السوريين بمن فيهم النساء والفتيات والأطفال. ويحذر بلدي من أن تلك السياسات ومحاولات تبييض صفحة التنظيمات الإرهابية وتلميع صورتها تزيد من مخاطر انتشار الفكر المتطرف وجسامة التهديد الخطير الذي يمثله الإرهاب لأمن واستقرار سورية والمنطقة والعالم.

ختاماً، يبقى بلدي ملتزماً بالتعاون مع المبعوث الخاص بما ينسجم مع ولايته المتمثلة في تيسير عملية يملكها ويقودها السوريون أنفسهم، وفي ضوء الالتزام التام بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. ونتطلع إلى نتائج جهوده لعقد الجولة التاسعة من اجتماعات لجنة مناقشة الدستور، كما نتطلع إلى زيارته المرتقبة قريبا إلى دمشق.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر السيد بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيدة ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما. كما استمعنا إلى الآراء التي أعرب عنها مقدمو الإحاطات الآخرون.

إن احترام سيادة سورية ووحدة أراضيها أمر بالغ الأهمية لضمان السلام والاستقرار الدائمين في سورية والمنطقة اللذين يجب أن يتمسك بهما الجميع بشكل كامل. إن للشعب السوري حقاً لا جدال فيه في تقرير مستقبله ومصيره، بعيداً عن التدخل الخارجي.

لا يزال الشعب السوري يعاني من مصاعب لا تطاق، من عدم الاستقرار الاقتصادي إلى الاحتلال الأجنبي والإرهاب. ولا يزال الوضع الإنساني مترديا. كما لا تزال سورية بحاجة ماسة إلى المساعدة الخارجية، خاصة بسبب الانخفاض الحاد في مساهمات المانحين لبرامج الأمم المتحدة في البلد وتدفق اللاجئين من لبنان مؤخرا، حيث لم تمول خطة الأمم المتحدة الإنسانية لسورية إلا بنسبة 26 في المائة فقط، بينما لم يتم الوفاء بالتعهدات السنوية للجهات المانحة.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك السياسات العدائية من الدول الغربية والتدابير القسرية أحادية الجانب، تواصل الحكومة السورية تقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين إليها، وخاصة مع تدفق اللاجئين اللبنانيين الفارين من العدوان الإسرائيلي. هذا الالتزام يجب أن يقترن بتصميم مماثل من جانب المجتمع الدولي لضمان تقديم المساعدات بشكل محايد ودون تلاعب سياسي. ونشيد في هذا الصدد بجهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجهود شركائه، فضلا عن بمساعي الحكومة السورية وتعاونها لتعبئة الموارد اللازمة ليس لدعم السوريين فحسب، بل أيضاً لدعم اللبنانيين القادمين من بلدهم. بالمثل يجب على المجتمع الدولي دعم جهود التعافي في سورية، بما في ذلك إعادة إعمار البنية التحتية

وتحقيق التنمية المستدامة. إن إعادة إعمار البنية التحتية الحيوية في سورية أمر أساسي لاستقرارها على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، يجب أن تستمر مكافحة الإرهاب مع الاحترام الكامل لسيادة سورية، نظرا إلى القضاء على الإرهاب أمراً ضرورياً لاستعادة السلام.

إن ذلك الطريق إلى التطبيع المستدام في سورية عامل أساسي لصون السلام والاستقرار في المنطقة. إلا أن هذه العملية ما تزال تعوقها السياسات الهدامة للدول الغربية. فالولايات المتحدة وحلفاؤها يواصلون سياستهم الفاشلة المتمثلة في فرض الجزاءات الانفرادية اللاإنسانية، ويستخدمونها أداة للعقاب الجماعي للشعب السوري. وفي الوقت نفسه يواصلون تسييس المساعدات الإنسانية وعرقلة الجهود الدولية لدعم إعادة إعمار سورية. ولن تؤدي هذه السياسات والممارسات المؤذية إلا إلى إطالة أمد النزاع وزيادة معاناة الشعب السوري. وينبغي عدم تسييس المساعدات الإنسانية وجهود إعادة الإعمار أو استغلالها مجرد أدوات للضغط على سورية. وكما قلنا من قبل، يجب رفع هذه الجزاءات الانفرادية. فذلك التزام قانوني وضرورة أخلاقية، لأن هذه التدابير الضارة وغير القانونية لا تسفر إلا عن مشقة لا داعي لها وتعوق تعافي سورية.

على المسار السياسي، فإن إيران ملتزمة بالتوصل إلى حل سياسي للحالة في سورية وستواصل دعم عملية سياسية حقة بقيادة سورية وملكية سورية بتيسير من جانب الأمم المتحدة. ونواصل دعم جهود الأمم المتحدة والمبعوث الخاص بيدرسن بغية التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية. ولن تدخر إيران جهداً لتحقيق هذه الغاية. وندعو إلى الاستئناف الفوري لاجتماعات لجنة مناقشة الدستور بوصفها آلية فعالة لإطلاق العملية. ونأمل أن يحدد مكان متفق عليه لعقد اجتماع اللجنة قريباً. وما زلنا نعتقد أن بغداد هي الخيار الأنسب، ونحن على ثقة بأن المبعوث الخاص سيضاعف جهوده لتيسير هذه العملية.

إننا ندين بشدة استمرار إسرائيل في أعمالها العدوانية واعتداءاتها الوحشية على سيادة سورية وسلامة أراضيها، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. يتعمد نظام الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة ممنهجة لشل البنية التحتية للجمهورية العربية السورية، ما يؤدي إلى تفاقم التحديات الأمنية التي تواجهها سورية وتقويض الجهود الإنسانية الحيوية. وكما هو مفصّل في رسالة مؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، شنت إسرائيل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أكثر من 116 اعتداء على الأراضي السورية، علاوة على حرب الإبادة الجماعية التي تشنها في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة. وأسفرت تلك الهجمات الإرهابية عن مقتل أكثر من 100 مدني، من بينهم 12 طفلاً، وتدمير هائل للمدارس والمستشفيات والمطارات وغيرها من البنى التحتية المدنية. وحتى اللاجئين الفارين من العنف لم يسلموا من هذه الهجمات، حيث استهدفت الغارات الإسرائيلية المعابر الحدودية بين سورية ولبنان، مما زاد من حدة الأزمة الإنسانية وعرّض الباحثين عن الأمان للخطر. إن هذه الأفعال انتهاكات صارخة للقانون الدولي، ويجب مساءلة إسرائيل على عدوانها المستمر فورا. إن الحماية والدعم اللذين يتلقاهما النظام من الولايات المتحدة يشجعانه على مواصلة أعمال العنف في جميع أنحاء المنطقة، ما يسمح له بالتصرف دون عواقب.

إن هذا النظام يعدُّ الآن أكثر من ذي قبل تهديداً خطيراً لا يمكن إنكاره للسلم والأمن الدوليين. فأعماله الإرهابية المستمرة هذه تدفع المنطقة إلى شفا حرب شاملة. إن تجاهل إسرائيل الصارخ لجميع الخطوط الحمراء أمر مثير للقلق الشديد، حيث تستهدف إسرائيل قوافل المساعدات الإنسانية والمرافق وعمال الإغاثة دون رادع. ففي 9 تشرين الأول/أكتوبر، دمر النظام عمداً مرفقاً للمساعدات الإنسانية أنشأته جمعية الهلال الأحمر الإيراني بالتنسيق مع سورية، وقد أُخطرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأنه. لقد دُمر ذلك المرفق، بما في ذلك مستشفى ميداني يقدم المساعدات المنقذة للحياة للمدنيين اللبنانيين المشردين، تدميراً كاملاً جراء الغارات الجوية الإسرائيلية – وهو اعتداء طائش ومنكر على الجهود الإنسانية.

فبالأمس وفي إطار حملته المستمرة من الهجمات الإرهابية على المدنيين في لبنان، اغتال النظام الإسرائيلي الطبيب الإيراني وعامل

الإغاثة علي حيدري في بيروت. لقد قدم الدكتور حيدري رعاية طبية حرجة وساهم في علاج الجرحى ومساعدة المحتاجين للرعاية. تعدُّ تلك الجريمة البشعة انتهاكًا واضحًا لاتفاقيات جنيف لعام 1949، التي تحظر الاعتداء على المستشفيات والعاملين في المجال الطبي، ما يشكل جريمة حرب. وفي عمل شائن آخر، حدث في 19 تشرين الأول/أكتوبر أصيبت سيارة خاصة لامرأة إيرانية تدعى معصومة قرباسي وزوجها اللبناني بصاروخ أطلقته طائرة إسرائيلية بلا طيار في منطقة جونية المكتظة بالسكان في بيروت. وفور وقوع الهجوم، أوقفا السيارة على جانب الطريق ثم اتجها إلى موقف سيارات مفتوح قريب. في تلك اللحظة، أصابهما صاروخ ثانٍ فأدى إلى استشهادهما. لقد تم تصوير هذه الجريمة الوحشية بكاميرات المراقبة وبثت منذ ذلك الحين عبر وسائل الإعلام.

ختاماً، منذ بدء حملة الإبادة الجماعية في غزة والعدوان اللاحق على لبنان، استهدفت إسرائيل المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، محولةً المستشفيات إلى حطام، ما أدى إلى مقتل المرضى والجرحى واستشهاد المئات من العاملين في مجال الرعاية الصحية. يجب عدم التغاضي عن هذا الاعتداء الوحشي على الخدمات الإنسانية، ويجب مساءلة مرتكبيه. يقف المجتمع الدولي صفاً واحداً في دعوته إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة ولبنان، ويجب على مجلس الأمن أن ينهض بمسؤوليته في هذا. إننا نحث المجلس مرة أخرى على اتخاذ إجراء فوري وحاسم لإجبار إسرائيل على إنهاء عدوانها وجرائمها الفظيعة في غزة ولبنان وسورية وضمان الامتثال الكامل للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد حان وقت العمل الآن.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أُعرب أيضاً عن امتناني للمبعوث الخاص بيدرسن والمديرة ووسورنو والسيدة حاج إبراهيم والسيدة الجرباوي على إحاطاتهم.

للأسف، لا يزال العنف المتصاعد في الشرق الأوسط يبعث على القلق الشديد. لقد تحول انتشار النزاع في غزة إلى المنطقة على نطاق أوسع من مجرد تهديد إلى واقع قاسٍ نواجهه الآن. فالهجمات العشوائية والوحشية التي تشنها إسرائيل على غزة ولبنان لها تداعيات خطيرة على سورية والمنطقة بأسرها، وتؤثر بشكل خاص على أكثر من 700 000 لاجئ سوري في لبنان. فوفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 425 000 شخص قد عبروا من لبنان إلى سورية منذ تصاعد الأعمال العدائية. ويؤدي هذا التدفق الجماعي، إلى جانب الأزمة الإنسانية الكارثية في سورية، إلى إجهاد الوضع الهش أصلاً وتفاقم الاحتياجات القائمة للمساعدات الإنسانية.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن السكان السوريين الذين لا يزالون يعانون من انعدام الحل السياسي. كما يجب معالجة النقص في تمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية على وجه السرعة، علاوة على زيادة المساعدات الإنسانية ومبادرات الإنعاش المبكر بقدر كبير. فالواقع الميداني يقتضي إجراء تعديلات على الميزانية وطرائق إيصال المساعدات الإنسانية. إن الأزمة المتفاقمة في سورية تسبب مخاطر كبيرة على الاستقرار الإقليمي في بيئة مضطربة أصلاً. ومن الضروري أن تمارس جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس لمنع المزيد من التصعيد. وستواصل تركيا تيسير المساعدات الإنسانية عبر الحدود بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، كما فعلنا باستمرار حتى يومنا هذا.

لقد سبب النزاع المستمر منذ 13 عاماً في سورية معاناة هائلة لملايين السكان نتيجة لتقييد الحريات السياسية والانهيار الاقتصاد والتشريد الجماعي والإرهاب والتدهور المستمر للحالة الإنسانية، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الضحايا. لذا فإننا نراقب التطورات الأخيرة في إدلب عن كثب. يجب على الجميع توخي الحذر، ولا بد من منع المزيد من التصعيد. وتركيا ملتزمة بالمساعدة في تحقيق ذلك الهدف. فلا يمكن حل النزاع السوري إلا عن طريق نهج شامل يستند إلى القرار 2254 (2015). وكما ذكرنا من قبل، فإن التسوية الشاملة تتطلب إحراز تقدم متزامن على المسارات التالية: أولاً، تنشيط العملية السياسية من خلال عقد الجولة التاسعة للجنة الدستور دون

تأخير، ثانياً، تهيئة الظروف لعودة اللاجئين السوريين بشكل آمن وطوعي وكريم؛ ثالثاً، الحفاظ على وحدة الأراضي السورية ووحدة سورية السياسية فضلاً عن بذل الجهود الفعالة لمكافحة الإرهاب. رابعاً، إيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية دون انقطاع. ويجب أن تكون المصالحة الوطنية جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى إحلال سلام دائم في سورية. ومن شأن إحراز تقدم في العملية السياسية أن يسهل الخطوات الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للشعب السوري.

إن تركيا ملتزمة تماماً بسلامة أراضي سورية ووحدتها. كما أن من أخطر عواقب النزاع السوري وجود منظمات إرهابية تستغل الفوضى لتعزيز أطماعها الانفصالية. تعدُّ هذه التنظيمات والجماعات أكبر تهديد لوحدة الأراضي السورية.

أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام ولجميع أعضاء المجلس لإعرابهم عن رسائل التضامن مع تركيا في مواجهة الهجوم الإرهابي الذي وقع في أنقرة. وعلى حد علمي، فإن جميع المعطيات حتى الآن تؤكد أن حزب العمال الكردستاني خطط لذلك الهجوم ونفذه مستهدفا صناعة الطيران التركية التي لا تخدم تركيا فحسب، بل تقدم خدماتها أيضا للدول الصديقة، وخاصة في أفريقيا وأنحاء أخرى من العالم، في سياق مكافحتها للإرهاب. لقد حذرنا الجميع مراراً وتكراراً من قبل من تلك المنظمة ومخططاتها الانفصالية وأعمالها ضد المدنيين لإحداث خسائر بشرية كبيرة. لهذا السبب آمل أن يضع جميع الأعضاء في الجلسة القادمة اسم حزب العمال الكردستاني وفروعه – قوات سوريا الديمقراطية وحزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب – في نقاط حديثهم عند تسمية المنظمات الإرهابية في سورية، لأن كثيراً من الأعضاء يذكرون بعض المنظمات الإرهابية ويستثنون حزب العمال الكردستاني وفروعه عمداً. أشكر الأعضاء مرة أخرى على رسائلهم التضامنية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة، لكنني بحاجة إلى الرد على بعض ما ورد في بيان ممثل نظام الأسد. لقد ادعى أولاً أن الولايات المتحدة تقمع التعبير عن الرأي – أي أولئك الطلاب الذين يحاولون التعبير عن آرائهم بشأن غزة في حرم الجامعات. وهذا أمر سخيف جدا. إن حرية التعبير مبدأ مهم في الحياة الأمريكية، ومنصوص عليها في دستورنا. أود أن أطرح سؤالاً واحداً فقط على ممثل النظام: هل يسمح نظام الأسد للطلاب السوريين والناشطين السياسيين وأعضاء المجتمع المدني بالتظاهر بحرية؟ أعتقد أننا نعلم الإجابة عن ذلك. لقد رأينا ذلك على مر السنين من نظام الأسد، رأينا ذلك على الملأ خلال الربيع العربي وحتى اليوم. لذلك، أعتقد أن على الممثل أن يفكر مرتين قبل طرح مسألة حرية التعبير أمام المجلس وانتقاد الولايات المتحدة، في حين أننا نعلم تماماً ما يفعله النظام بالمواطنين السوريين الذين لا يتفقون مع النظام ويودون الاحتجاج.

هناك نقطة أخرى في هذا الشأن سبق أن أوضحناها عدة مرات، وأعتقد أنها تستحق التكرار مرة أخرى، وهي أن الولايات المتحدة ليست في سورية لنهب مواردها. هذه مجرد كذبة يواصل النظام السوري إشاعتها. إننا موجودون هناك لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. لقد كنا صريحين جدًا في ذلك. أود فقط أن أضع حداً لهذا الأمر، لكنني متأكد من أنه سيثيره مرة أخرى.

الآن أوجه نقطتي الأخيرة إلى ممثل إيران. فبطبيعة الحال، تحب إيران أن تصور نفسها ضحية للعدوان في جميع أنحاء العالم، في حين أننا نعلم أنها تنفذ هجمات إرهابية ضد المدنيين الأبرياء بواسطة وكلائها في جميع أنحاء العالم. فلننظر فقط إلى ما حدث مرتين منذ نيسان/أبريل عندما أطلق النظام مئات الصواريخ ضد مواطني إسرائيل. ولو لم يتم اعتراضها، لكانت هناك خسائر كبيرة في الأرواح وأضرار كبيرة في البنية التحتية المدنية.

أعتقد أن من المهم عندما يسمع الأعضاء مثل هذه التعليقات أن يضعوها في السياق المناسب.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): لم أكن أنوي أن آخذ الكلمة مرة أخرى، لكن ما قاله ممثل الإدارة الأمريكية دفعني إلى أخذها وسأكون مختصراً.

في كل اجتماع، يحاول ممثل الإدارة الأمريكية إيجاد الذرائع الكاذبة والادعاءات المضللة لتبرير سياسات بلده العدائية تجاه بلدي سورية، ودول أخرى. في كل اجتماع يكرر كلاماً ومزاعم لا أساس لها من الصحة ويبدأ بالمحاضرات والحديث المجرد عن حقوق الإنسان وقضايا أخرى لمجرد التغطية على سياسات إدارته التي تغطي الآن على أبشع الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي لم تشهد البشرية مثلها منذ الحرب العالمية الثانية. ولا تكتفي إدارته بالتغطية على تلك الجرائم فقط، بل إنها تشارك فيها بشكل مباشر من خلال إرسالها إلى المحتل أشد الأسلحة فتكاً وتدميراً وأكثرها تطوراً وتعقيدا من حيث التقانات والتكنولوجيا، يسمونها بالأسلحة الذكية، ولكن لا أعرف كيف يسمونها ذكية. وأيضاً ترسل إدارته منظومات دفاعية للدفاع عن المحتل وإطالة أمد احتلاله للأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان وتشجيعه على مواصلة جرائمه.

إن يوم غد هو 24 تشرين الأول/أكتوبر، وفي مثل ذلك اليوم دخل ميثاق الأمم المتحدة حيز النفاذ بعد جهود طويلة للعمل عليه وإقراره. استهل الميثاق بتعهد جماعي بتجنيب البشرية ويلات الحروب التي واجهتها في حروب سابقة. في هذه الفترة وبعدها عقود من نفاذ الميثاق، تعمل الإدارة الأمريكية على تقويض الميثاق وتعمل على تقويض مبادئ الميثاق والركائز التي قامت عليها منظمتنا من خلال عرقلة آليات الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، للتغطية على إسرائيل وشل هذه المنظمة وعرقلة نظام الأمن الجماعي أيضاً. هذه الممارسات الأمريكية التي لا تخفى على أحد، والتي لا يمكن لممثل الإدارة الأمريكية نفيها، خير شاهد على زيف كلامه وادعاءاته.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): طلب ممثل جمهورية إيران الإسلامية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أؤكد أننا لم نبادر قط بالهجوم على النظام الإسرائيلي، بل تصدينا فقط لعدوانهم وفقاً للقانون الدولي. إن الولايات المتحدة هي الداعم الرئيسي لذلك النظام الوحشي. ولولا دعم الولايات المتحدة لما استطاعت إسرائيل أن تواصل اعتداءاتها الوحشية وأعمالها الإجرامية بحق الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر. قبل هذه الجولة الأخيرة، أذكّر بأن هذا المحفل مكان لاحترام بعضنا بعضاً. هذا هو المكان الذي نحاول فيه تركيز بياناتنا، لإضافة شيء إلى المناقشة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): سأكون موجزاً جداً. أود فقط أن أقول إن نظام الأسد، استناداً إلى تاريخه، ليس في وضع يسمح له بانتقاد الولايات المتحدة، مدعياً أننا ننتهك ميثاق الأمم المتحدة بطريقة ما. هذا نظام يجب أن يتذكر الجميع أنه استخدم الأسلحة الكيميائية مراراً وتكراراً ضد شعبه. ومن المهم ألا ننسى ذلك وأن نضعه في سياقه الصحيح.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): لقد طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن للإدلاء ببيان قصير.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): سأكون موجزاً للغاية. إن ممثل الإدارة الأمريكية التي دمرت مدينة الرقة بذريعة مكافحة الإرهاب وقتلت عشرات الآلاف من سكانها تحت أنقاض مبانيها، هي التي دعمت الإرهاب، هي التي خلقت الإرهاب واستثمرت فيه واستخدمته ضد السوريين لزعزعة استقرار سورية. إن وجودهم في سورية ليس لمكافحة الإرهاب، لأنهم قادرون ببساطة على وقفه، وجودهم لسرقة النفط وعائدات وثروات السوريين، وهذا لا صلة له بمكافحة الإرهاب.

رفعت الجلسة الساعة 17/30.